المصطلحُ النحويُّ بين الفرّاءِ «ت 207 هـ»، ومكيِّ بنِ أبي طالبٍ القيسيِّ «ت 437 هـ» «المرفوعاتُ الاسميّةُ إنموذجاً»، دراسةً موازِنةً

أ.م.د. مالك حسن عبد الله غالي | كلية الإمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلاميّة الجامعة
malkalzhyry260@gmail.com

المُلخّص:

مهّدتُ الحديثَ فيه عن أبرزِ الدراساتِ التاريخيّةِ الأُوَل المؤكِّدة على استعمالِ المصطلحاتِ النحويّة مع التصريح بسبق الفضل في ذلك، ووقفتُ فيه على ثُلّةٍ من القضايا اللّغويّة المتعلّقة بالمصطلح النحويّ، منها:

- المفهوم.
- دقة المعنى.
- إيجاز اللفظ.
- حداثةُ المصطلح، وتعدّدُهُ، وتنوّعُهُ المتأرجح بين مظهرِ تبسيطٍ، وتعقيدٍ، واضطرابٍ في المفهوم.
- التوجيهُ الدلاليّ للمصطلح النحويّ، المستعمل عند النحويّين بمفهومٍ واضحٍ موحّدٍ.

- إجراءُ التغيير مِن خلال الحذفِ، والاستحداثِ، والزيادةِ أو النقصانِ...، مع إمكانيةِ أن تكونَ ثابتةً أو متغيّرةً في كلّ عقدٍ زمنيٍّ أو أكثرَ....

ثُمّ بحثتُ في مصطلحات النحوِ الاسميّة المرفوعةِ عند الفرّاء، ومَن تبعهُ من أعلام النحو الكوفيّ، و مِمّن تلاهم ومزج بين الفكرينِ: البصريّ، والكوفيّ، حسبَ ما تيسّرَ لي مِن نتاجهم النحويّ، مِنهم: ابنُ سعدانَ "ت 231 هـ"، وثعلب"ت291هـ"، وابن كيسان"ت299هـ"، وأبو موسى الحامض"ت305هـ"، وأبو إسحاق الزجَّاج "ت 311هـ"، وأبو بكر أحمد بن الحسن بن شُقير"ت317هـ"، و أبو بكر بن الخياط "320هـ"، وأبو بكر بن الأنبا ريّ "ت328هـ"، وأبو جعفر النحّاس"ت338هـ"، وأبو القاسم الزجَّاجيّ"ت340هـ"...، وأبو عمر الزاهد"ت 345هـ"، وابن مقسم "ت 354ه "، وصولاً إلى مكيِّ بنِ أبي طالبٍ القيسيِّ"ت437هـ" من البغداديّين ؛ متتبّعاً استعمال المصطلحاتِ النحويّة عندهم زمنيّاً ؛ بغية إيجاد عَلاقة التأثّر، والتأثير فيما بين أعلامِ النحوِ المذكورينَ آنفاً، وفيمن سبقهم، وتحديد التفاضل بينهم في استعمالهم للمصطلحات النحويّة، مراعياً مدى مفهوميّة المصطلح في اللّغة، والاصطلاح عند النحويّين كافّة، وضممتُ ضمير الفصل (العماد)، والتقريب في أسماء الإشارة ضمن المرفوعات بعد عمل النواسخ الداخلة على الجملة الاسميّة، ثُمَّ تحدّثتُ عن ركني الجملة الفعليّة بعد الفعل، وهما: الفاعل، ونائبهُ ؛ نظراً للمشابهة الحاصلة بين الموضوعات الاسميّة، و تناسقاً لِما قبلها...، فهي محاولات تَصُبُّ في الفكر النحويّ، لعلّها تنفعُ طلابَهُ ؛ خدمةً في إحاطةِ الفِهمِ الدلاليّ لكتابِ الله تعالى.

الكلمات المفتاحيّة: المدرسةُ الكوفيّةُ، البصريّةُ، المصطلحُ النحويُّ، الفرّاءُ، القيسيُّ.

Dr. Malik Hasan Abdullah Ghali

Teacher Doctorate / Arabic language , Grammar, linguist

College of Imam Alkadhim (Allah peace upon him) for Islamic science university

Abstrct:

I paved the way to talk about the first most prominent historical studies emphasizing the use of grammatical terms, with the prior credit for that, and I stood in it on a number of linguistic issues related to the grammatical term, including:

-Concept.

-Accuracy of meaning.

-Pronunciation brief.

-The modernity of the term.

Then I researched the nominal grammatical terms of Al-Farra, and those who followed him from the famous Kufic grammarians, and those who accompanied and followed them, including: Tha'lab, Abu Jaafar Al-Nahhas, and Abu Bakr Al-Anba Al-Ray from the Kufics, and I traced the use of grammatical terms chronologically according to IbnKisan, Al-Farsi, Al-Zajji, and Ibn Genie, all the way to Makki bin AbiTalib al-Qaisi of the Baghdadis, in order to find a relationship of influence and influence between the aforementioned grammarians and those who preceded them, and to determine the differentiation between them, taking into account the extent of the concept of the term in language and terminology for all grammarians, and I stood on the following most prominent issues:

The multiplicity of the term, and its diversity is the appearance of simplification, complexity, and confusion in the concept.

Semantic guidance of the grammatical term used by grammarians with a clear, unified concept.

- Making the change through deletion, creation, increase or decrease.... It may be fixed or changing in each decade or more....

They are attempts that pour into grammatical thought, perhaps benefiting its students, and God Almighty is the Guardian of Success.

Keywords: the Kufic school, the visual, the grammatical term, Al-Fara, Al-Qaisi.

التقديم:

توجد ثلاثةُ أهدافٍ مُوجِبةٍ لدراسة هذا الموضوع، والبحثِ فيه، وهي على النحو الآتي:

- ضرورةُ الوقــوفِ على مفهوم المصطلحِ وفقَ الحقبــةِ الزمنيّةِ، الممتدّةِ مِن بدايةِ القرنِ الثالثِ الهجريّ، وصولاً إلى بدايــة القرن الخامس الهجريّ مع عرض أبرز القواعد، والضوابطِ المعتبرةِ في وضع المصطلحاتِ النحويّةِ.
- التتبّعُ الزمني لاســتعمال المصطلح النحويّ ابتداءً من الفرّاء"ت207هـ" حتّى مكيِّ بــنِ أبي طالبٍ القيسيِّ "ت437هـ"، والتعرّفُ على عَلاقة التأثرِ، والتأثيرِ فيما بين أعلامِ النحوِ الذين توسّطوا الحقبةَ الزمنيةَ بينهما، وما أفرزوهُ مِن وضعٍ جديدٍ في المصطلحاتِ النحويّةِ .
- محاولــةُ التعرّفِ على المفهــومِ الــدلاليِّ للمصطلحات النحويّــة، وبخاصّةٍ

المرفوعاتُ الاســميّةُ عند القارئين لكتب النحوِ، والمعاجمِ اللّغويّةِ، وتفاسيرِ القرآنِ الكريمِ، علاوةً على تســهيلِ فِهمِ دراسةِ طُلّابِ العربيّةِ للموضوعاتِ النحويّــةِ بعامّتِهــا، وتبصيرِهم بمعــانٍ، ومفاهيمِ المصطلحــاتِ النحويّةِ، ومرادِها مِن خلالِ فِهمِ الســياقِ اللّغويّ، والتراكيب الكلاميّة التي احتوتها المصطلحاتُ النحويّةُ، فوزّعتُ دراســتي على المحاورِ الرئيسةِ الثلاثةِ التاليةِ؛ بغيةَ تحقيقِ أهدافِها المذكورةِ آنفاً:

- دلالةُ المصطلحِ في اللّغةِ، والاصطلاحِ.
- إشكاليةُ صياغةِ المصطلحِ النحويِّ.
- عرضُ تطبيقِ المصطلحاتِ النحويّةِ عند الفرّاءِ، والقيسيِّ، وما توسّــطَهما مِن مصطلحــاتِ المرفوعاتِ الاســميّةِ طيلةَ قرنينِ، ونصــفٍ تقريباً....متبوعةً بخاتمةِ البحث، مدعومةً بقائمةِ المصادرِ، والمراجعِ...، واللهُ وليُّ التوفيق.

التمهيد: "المصطلحُ دلالةً، ومفهوماً":

لفظُ المصطلح مشــتقّ مِن "اصطلح" مزيدٌ على أصلــه "صَلُحَ"، و "يصلَحُ"، و "يَصلُحُ"، فهو اســمُ مفعولٍ لذا تِفعلهِ، أو مصــدرٌ مِيميٌّ مِن فعلهِ، ولا تَخرجُ دلالتُهُ مِن المعنيَينِ الآتيّينِ:

1 - الصُّلحُ.

2 - الإصلاحُ.

فالأولى مِن تصالحِ القومِ فيما بينهم، والثانيةُ منافيةُ الفســادِ (ابن منظور، 1968، ينظر: 1/ 2479)، (البســتاني، 1930، ينظــر: 1/ 1349)، (مجموعة مؤلفين، 2004، ينظر: (صلح))، (عمر، ينظر: 10). بمعنى أنّ الإصلاحَ يناقضُ الإفسادَ، والصَّلاحُ

بمعنى المصالحةِ، وتَصالحَ القومُ، وتَصالَحوا، وصالَحوا، واصطَلَحوا على أمرٍ أو أكثرَ فيه خلافٌ ودٍّ، ومحبّةٍ، والمعنى واحدٌ، واصطِلاحٌ وزنُهُ "افتِعالٌ"، مصدر "اصطَلَح" على وزنِ "افتَعل" فالطاءُ حرفٌ استعلائيٌّ شديدٌ بدلٌ عنِ التاءِ المهموسةِ الضعيفةِ، فالزائدُ حرفانِ هما: الهمزةُ الوصليةُ، والتاءُ، إذن الدلالةُ الأولى هي إصلاحُ الفسادِ بين القومِ الذين لا يتمُّ إلا باتِّفاقِهم.

وتوجدُ دلالةٌ تقاربيّةٌ بين المعنى المذكورِ آنفاً مِن حيثُ لفظةُ "القوم"، والمعنى الاصطلاحيِّ الشائعِ بين المختصّين به مِن العارفينَ، والعاملينَ به الذي مفادهُ: اتِّفاقُ مجموعةٍ مِن العلماءِ على ملفوظٍ ما، يحمل معنًى في مجالٍ علميٍّ أو فنّي بعينهِ مِن حيثُ الاشتراكُ الدلاليّ مع غيرِهِ، ويؤدّي الغرضَ المرادَ مِن استعمالِهِ، و"المصطلحُ" كان مستعملاً بشكلٍ رائجٍ، وشائعٍ منذ القرنِ السابعِ، والثامنِ الهجريّين، ولفظةُ "مصطلحٍ، واصطلاحٍ" يُطلَقُ أحدُهما بدلَ الآخرِ (عمر، ينظر: 2 – 3).

فالمصطلحُ اختراعٌ وضعيّ يتمُّ الاتّفاقُ عليهِ بين المختصّينَ، ومتعلّميهِ حتّى يصبحَ علامةً دالّةً على اللّفظِ نفسهِ، خصّهُ الاستعمالُ في عِلمٍ مُعيّنٍ مِن العلومِ أو فنٍّ تمّ إخراجهُ مِن الاستعمالِ اللّغويّ العامِ إلى استعمالٍ لُغويٍّ خاصٍّ، فاكتسبَ دلالةً معنويّةً جديدةً مغايرةً لمعناهُ السابقِ عليه، مع تقاربٍ نسبيّ، وتكونُ دلالتهُ أقربَ إلى الأذهانِ مِن غيرها مِن الدلالاتِ بفضلِ استعمالِهِ بشكلٍ موسّعٍ شائعٍ عند المختصّينَ وفقَ دِرايةٍ دقيقةٍ، والناسُ بدرايةٍ عامّةٍ منهُ، مثالُ ذلك: الدلالاتُ اللّغويّةُ المتعدّدةُ لكلمة "النّحو"، وهي سبعةُ معانٍ: " القصدُ، والجهةُ، والمثلُ، و المقدارُ، والقسمُ، والبعضُ، والحروفُ، وأشهرُها: "القصدُ"، وفي الاصطلاح هو عِلمٌ مستَخرجٌ باستقراء كلام العرب على أن ينحوَ المتكلّمُ به كلامَهُ (الزجّاجي، 1979، ينظر: 19)، (ابن جني، 1952، ينظر: 1/ 35)، (القوزي، 1981، 3 – 6).

والمصطلــحُ يعرِضُ مدلولاً علميّــاً جديداً يختلفُ عن المعنــى الأصلي اللُّغويّ اختلافاً قد يتّســمُ بقليلٍ مِن المناســبةِ أو المشاركةِ أو المشــابهةِ التقريبيّةِ كبيرةً كانت أو صغــيرةً...، مع مراعاةِ اتّفاقيــةِ العُلَماءِ الواضعينَ للمُصطلَــحِ، وعدمِ التعدّدِ في تــواردٍ أكثرَ مِن تســميةٍ للمدلول العلمــيّ إلا بقصدِ الوصفِ، وتفســيرِهِ، وزيادةِ إيضاحِهِ (القــوزي، 1981، 2 – 6)، (عمر، ينظر: 9 – 10)، فالاكتفاءُ بلفظةٍ واحدةٍ للدلالة على المعنى العلميّ الواحدِ جديرةٌ بإيضاحِهِ، وتبيانِ مفرداتِهِ، ومسائلها ومنعِ اشتراكِها بغيرِها، ووجوبِ دقّتِهِ ؛لأنّهُ مِن فوائدِ وضعِ المصطلحاتِ بعامّتها هو رفعُ إشكاليةِ لبسِ التّســميةِ فيما بين العلوم، والفنونِ المستعملِ فيها، وبعضُها فيه تشابُهٌ بين المعنى المعجميّ، والاصطلاحيّ، وكأنّهُ تفسيرٌ، وتوضيحٌ لمعنى الظاهرةِ النّحويّةِ، اللّذينِ يزيدانِ في التعريف به، فالاستعمالُ يُخصِّصُ لفظَ المصطلحِ في عِلمٍ مِن العلوم أو فنٍّ مِن الفنونِ فيخرجُهُ مِن الإيرادِ الاســتعمالي اللّغويّ إلى اســتعمالٍ لُغويّ آخرَ له معنًــى دلاليّ جديدٌ مغايرٌ لمعناه السّــابق حتّى يبقى معناهــا العلميُّ الخاصُّ هو الغالبُ على غيرِهِ عند إطلاقِهِ الاســتعماليّ (عمر، ينظــر: 10، 11، 15)، علاوةً على تجــاوزِ اللّفظةِ النافرةِ الوحشــيّةِ أو المتولّدةِ منه صعوبةً نطقيةً أو قــد تكونُ اللّفظةُ مركّبةً ؛فيتمُّ إيثارُ اللّفظةِ المفــردةِ عليها، وينبغي لأصحاب العِلم تركُ المصطلحاتِ المهملةِ أو المنســيةِ، واستعمالُ المشهورِ منها ؛لاتّســاعِ مفهومِهِ أكثرَ مِن غيرِهِ، وعدمُ الخروجِ عن عــادة النّاس في وضع المصطلحات، فاختصــارُ لفظِ المصطلحِ أرغبُ عن اســتطالته عند الاســتعمال، فوضعُ المصطلحِ يُعدُّ اختراعاً فريداً يختصُّ بمكانةِ واضعِهِ العلميّةِ مع الاكتفاءِ بلفظةٍ واحدةٍ للدلالة على معنًى علميّ واحدٍ،...فيجبُ أن يَحملَ المصطلحُ أبرزَ صفاتِ مفهومِهِ، وليس كلّها...، ورُبّ ســائلٍ يســألُ: هل يمكن أن تلــدَ المصطلحاتُ أو مجموعةٌ منها كلَّ عقدٍ زمنــيٍّ ؟ وهل حكمُ وضعِها الزمني جائــزٌ ؟ يبدو أنّ تقادُمَ الأزمنةِ على العلوم، وظهورَ معالمِ العلومِ، والمعارفِ،

والفنونِ، واكتمالَ أشراطِها، وضوابطِها قد يكون مسوّغاً لوضع الاصطلاح العلميّ لها...، ما دامت وضعيّةُ التّسميةِ، جاءت وفقَ حاجةِ النّاسِ لذلك العِلم، واتّضاحِ معالمِهِ وصفحاتِهِ...وقال سيف الدين الآمدي"ت631هـ"في هذا الشأن: (إنّ هذه العباراتِ، والتقديراتِ غيرُ حقيقيّةٍ، مختلفةٌ باختلاف الأعصارِ، والأمم، ولهذا وقعَ التواضِعُ مِن أهلِ الاصطلاح على أن يكونَ التفاهمُ بنقراتٍ، وزمراتٍ لقد كان ذلك جائزاً) (الآمدي، 1971: 551)، (عمر، وينظر: 8).

- المصطلحُ النحويُّ، وإشكاليّةُ صياغتهِ:

لقد مرّت المصطلحاتُ النحويّةُ بمرحلةٍ يسيرةٍ خاليةٍ مِن التعقيد، تَبعتها مرحلةٌ غيرُ مستقرّةٍ ؛ نظراً للخوض في المسائل النحويّة الخلافيّة التي اشتملت على الكثير من المناهج المختلفة، والخصومات الشديدة، والمناظرات المختلفة في مستويات اللّغة، ولا سيّما النّحو منها...، حتّى وصلت المصطلحاتُ النحويّةُ إلى حالةٍ من الاستقرار، والثباتِ، فالنّحويّون عَمدوا مع كثرة المدارسة على إمكانية اختصار بعض المصطلحات النحويّة الطويلة في عناوينها التي كان سيبويه يطلقها على المسألة الواحدة (القوزي، 1981، 15، 153)، (عمر، 28)، علماً أنّ محاولاتِ أبي الأسود الدؤلي "ت69 هـ"، وجهودَ النحويّين الأوائل أمثال ميمون الأقرن، وعنبسة الفيل، وهما مِن أعلام القرن الأوّل الهجريّ، وعبدالله بن أبي إسحاق الحضرميّ "ت117هـ" وأبي عَمرو بن العلاء "ت 154هـ"، والخليل بن أحمد الفراهيديّ "ت 170هـ"، ويونس بن حبيب"ت180 هـ" قد ساهموا في وضع الموضوعاتِ النّحويّة بمفرداتِها، ومسائلها، ووصفوها، وأطلقوا على بعضها تسمياتِهم المُتعدّدة، والمختلفة، واتّفقوا على بقيّتها الأخرى (ضيف، 1968، 32)، فالمصطلح النّحويّ هو اتّفاقُ النحاةِ على ألفاظٍ معيّنةٍ تؤدّي إلى معانٍ، ومفاهيمَ مستقرّةٍ عندهم كالمبتدأ، والخبر، والفعل،

والفاعــل، والمفعول...فالمُصطلَح له ميزتان: أنّه لفــظ دالٌّ على معنًى نحويّ محدّد، ولفظٍ، مقترنٍ بتعريفٍ دقيقٍ، يضبط دلالتهُ، ويُميزُ مَن سواه، فمثالُ الأوّل: عناوينُ الموضوعاتِ النّحويّة، والثاني: وضوحهُ في صورتهِ الذهنيّة عند سيبويه دون التصريح به، فقال في تعريف الكلام: (الكلمُ: اســمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنًى ليس باســمٍ، ولا فعــلٍ) (الكتاب: 1/ 17)، ولم يقل: "الكلام: لفظٌ مفيــدٌ" فهو وضّح المُصطلَحَ في صورتــهِ الذهنيّةِ، وفقَ منهجٍ عقليٍّ على نحوِ ماذَهبَ إليه الدكتور شــوقي ضيف (ضيف، 1968، 38)، (القوزي، 1981، ينظر: 22).

كانت سِمةُ التقليدِ هي الغالبة في استعمال المصطلحاتِ النّحويّةِ، فالمبرّد(ت285ه) لم يخرج عن مصطلحات كتاب سيبويه (ت180ه) إلا قليلاً (سيبويه، 2/ 341) (المبرِّد، 1965، ينظــر: 1/ 55)، ثُمّ إنّ النّحويّينَ القدماءَ لم يكن لهم موضعُ اهتمامٍ كبيرٍ في ذكر المصطلحاتِ، واصطناعِها، لكنّ اهتمامَهــم انصبَّ في كثرةِ جدالِهم في الموضوعات النحويّةِ، وقضاياها الأساســيّة، ومــا يتفرّعُ منها، واختلافِهــم في مفاهيمها، ودقّةِ دلالاتِهــا، واختزالِ لفظِها...، فأفادَ ذلك في وضع المصطلحاتِ النّحويّةِ، وتهذيبِها، وتقويمِها، وأوصلَها إلى مراحلِ استقرارِها (القوزي، 1981، ينظر: 156).

كانت تســميةُ موضوعاتِ الــدّرسِ النّحــويّ قديماً قائمةً عــلى المصطلحات البصريّةِ...حتّى مَرَّ النّحوُ بمراحلِ الفكرِ الكوفيِّ، والبغداديِّ، والشاميِّ، والمصريِّ، والأندلسيِّ، وصــولاً إلى النّحاة المُحدَثينَ، واهتمامِهم فيــه (القوزي، 1981، ينظر: 153).

لقد شَــهِدَ الاختلافُ المذهبيُّ حضوراً واســعاً في القرن الثاني الهجريّ، فنَفذَ في موضوعات النّحو عند الأعلام القدماء، مثالُ ذلك اتّفاق النّحويّين أنّ المبتدأ مرفوع لكنّهم اختلفوا في عامل رفعه، هل عامل الرفع معنويٌّ أم لفظيٌّ، أم المتكلّمُ نفسُــهُ؟

أوهل المبتدأُ، والخبرُ مترافعانِ فيما بينهما....؟ فقال سيبويه "ت180هـ": (فالمبتدأ كلُّ اسم ابتُدِىءَ ليُبنى عليهِ ما بعدَهُ، فهو مسندٌ، ومسندٌ إليهِ) (الكتاب: 2/ 456)، وتَبِعَهُ المبرّدُ "ت285هـ" في رفع المبتدأ، إذ قال: (فأمّا رفعُ المبتدأ فبالابتداء، ومعنى الابتداء التنبيه، والتعريةُ عن العوامل)، (المبرِّد، 1965، ينظر: 4/ 126 – 128)، وذهب الجرميّ "ت 225هـ"، وتبعه السيرافيّ "ت368هـ"، وكثيرٌ من البصريّين إلى أنّهما مرفوعان بتعريتهما عن الإسناد من العوامل اللفظية (أبو حيان الأندلسي، 1998: 3/ 1085)، أمّا ابن السرّاج "ت316هـ" فقال: (فالمبتدأ رفعٌ بالابتداء، والخبرُ رفعٌ بهما) (ابن السراج، 1999: 1/ 58)، ثمّ علّل ابن السرّاج رفع المبتدأ بمشافهة الفاعل الذي يبدأ بالفعل قبله، والمبتدأ يبدأ فيه الاسم المُحَدّث عنه قبل الحديث.... (ابن السراج، 1999: 1/ 58)، ومروراً ببقيّةِ عُلماءِ النّحوِ، مِن المتأخّرينَ، مثلُ الزمخشريّ "ت538هـ"، وابنِ يعيش " 643 هـ"، وابنِ مالك "ت672هـ"، وابنِ عقيل "ت769هـ"، وصولاً إلى السيوطيّ "911 هـ" فلهم رأيٌ مخالفٌ عن الكوفيّين، مفادهُ أنّ الابتداء بالمبتدأ هو الإخبار عنه (الزمخشري، 2001، ينظر: 1/ 232) (ابو البركات، ينظر: 1/ 39)، (السيوطي، 1998، ينظر: 224 – 228).

وجعل أبو إسحاق الزجَّاج"311هـ" الرافع للمبتدأ هو ما في نفس المتكلّم (الزجَّاجي، 1926: 48)، (البغدادي، 267/ 1)، وذكرَ ابنُالورّاق"ت 325 هـ" في عِلَلِهِ أنَّ الرفعَ له التّعريةُ مِن العواملِ، وليست بلفظهِ(ابن الوراق، 1999، ينظر: 263/ 1)، وأضاف أبو عليٍّ الفارسيّ "ت377هـ" إلى عامل الابتداءِ، والتّعريةِ عامِلاً آخرَ، وهو إسنادُ الخبرِ إليه، فهو يقول: (الابتداءُ وصفٌ في المبتدأ يرتفع به، وصفة المبتدأ أن يكون مُعرّى مِن العواملِ الظاهرةِ، ومُسنداً إليه شيءٌ، مثالُهُ: " زيدٌ مُنطلِقٌ " فزيدٌ ارتفع بتعريته مِن العواملِ الظاهرةِ، نحو: "إنّ، وكأنّ، وظننت"، وبإسناد الانطِلاق، والذِّهاب، ونحوهما إليه) (ابن الوراق، 1999: 263/ 1)، وذَهَبَ ابنُ

جنّي "ت392هـ" إلى جعل العامل للمتكلّم نفسِهِ لا لِشيءٍ غيرِه (الخصائص، 1952: 1/ 167)، ثمّ يرُدُّ ابنُ الورّاقِ "ت381هـ" على أبي إسحاقِ الزجَّاج "ت 311هـ"، قائلاً: (لأَنَّهُ لو كان الأمرُ كما رتّبه أبو إسحاق لَمَا جازَ أن ينتصبَ الاسمُ بدخولِ عاملٍ عليه؛ لأنّ دخولَ العامل لا يُغيّرُ معنى الحديث عن الاسم، فلو كان ذلك المعنى عاملاً لَمَا جاز أن يدخلَ عاملٌ، وهو باقٍ) (ابن الوراق، 1999: 1/ 264)، وبعد حصيلة هذا الخلاف، ونحوه الكثير في القضايا النحويّة المختلفة يتّضح الاختلاف بعده في الاصطلاحات النحويّة عند أكثر مِن فئةٍ مِن العُلَماء، فالاختلاف الاصطلاحيّ بين النحاة ناتجٌ مِن اختلافٍ في مناهجهم العلميّة المتمثّلة جليّةً في المسائل النحويّة المختلف فيها مع الحرص، والتنافس لنصرة المذهب النحويّ، فنتج عنه الإجماع، ومرّ بمراحلَ واسعةٍ مِن الاختلاف بين البصريّينَ، والكوفيّينَ، واستقرّ حالُهُ، ومفهومُهُ، ونضج مكتملاً في دلالته بعد الخليل، وسيبويه، والمبرّد عند البصريّينَ، و الكسائيّ، والفرّاء، وثعلب عند الكوفيّينَ، وحصل امتزاج في استخدام بعض المصطلحات النحويّة، فالعطف، والشركة مصطلحانِ مستعملانِ عند سيبويه، في حين أنَّ العطفَ، والشّركةَ، والنسق استعملها الخليل كلّها (القوزي، 1981، ينظر: 153، 156، 163، 165، 169).

ولا نَنسى قضيةَ التأثرِ، والتأثير بين عُلَماء النحو بعامّتهم في استخدام المصطلحات النحويّة، فهي حاصلة عندهم، منها استخدام ابن خالويه "ت370هـ" المصطلحات الكوفيّة في كتابه "الحجّة في القراءات"، ونحوه من المغاربة مكيّ بن أبي طالب القيسيّ "ت437هـ" في كتابه " الكشف" (ابن خالويه، 1979، ينظر: 352 – 359)، (ابن الأنباري، ينظر: 10 – 18)، (عمر، ينظر: 77 – 80).

أمّا "النسق، والردّ" فهما مستعملانِ عند الكوفيّينَ، وكان الفرّاء لا يهجرُ بعضَ

المصطلحاتِ البصريّة، وسيتّضحُ بيانُ ذلك لاحقاً إن شاء الله، علماً أنّ المصطلح الكوفيّ للموادّ النحويّة هو مصطلح لا يتّصف بالشمول، والسعة مع افتقار الأحكام، ودليلُ ذلك تعدّدُ المصطلَحِ النّحويِّ، وَوُرودُ اختلافِهِ اللفظيّ عند الكوفيّينَ في الموضوع الواحد (عمر، ينظر: 169).

فالاستغناء عن التعدّديّة التي تُولِّدُ الاضطرابَ غيرَ مرغوبٍ فيها أن تتّخذَ تسميةً علميّةً، علاوةً على ضرورة عدم التوسّع في استعمال بعض المصطلحات المؤدّية إلى الاشتراك اللفظيّ، وتجنّبَ تطويلِ المصطلحاتِ على نحوِ ما استعملَهُ القدماءُ في عباراتٍ مركّبةٍ، فتسميةُ حروفِ الجرِّ عند البصريّينَ تختلفُ عن تسمية حروف الخفض عند الكوفيّينَ دِلاليّاً، لكنّها هي المقصودةُ دون غيرها، أمّا الفرّاءُ "ت207هـ" فأطلق عليها اسم " الصفة" (محمد وعلي، 2007، ينظر: 79 – 80)، وقد ورد الأخير عند الخليل "ت180هـ" (الفراهيدي، 1967: 79/ 1 صفو). إنّ أسباب اختلاف المصطلحات النحويّة الكوفيّة عن المصطلحات البصريّة، ووضعهما عائد إلى جملةٍ من العوامل المساعدة على إنشاء الاختلاف بينهم، منها:

- اختلاف في منهج دراسة النحو عند الكوفيّينَ إذ توسّعوا في الرواية فلا قيود عندهم في النقل عن الأعراب الذين خالطوا العجمَ، ولم يتثبّتوا من صحّة الرواية، وجاز عندهم الأخذُ بالشاذّ فاهتمامهم ارتكز على واقع الاستعمال اللّغويّ، والمعنى في الفروق اللّغويّة، وتعبيرات أهل البادية في الجاهليّة، خلافاً عن البصريّينَ في ذلك إذ تشدّدوا في الأخذ عن الأعراب بمعنى أنّ الكوفيّينَ لا قيودَ عندهم في السماع، فأخذوا من جميع القبائل العربيّة، لكنّ البصريّينَ في القياس اعتمدوا على أسس عقليّة منطقيّة، فلم يقيسوا إلا على الكثرة المطّردة، واستعانوا بالتأويل، والتعليل، أمّا الكوفيّونَ فقد قاسوا على الشاذِّ، والنادرِ،

وأبرزُ العِلَلِ الكوفيّةِ هي السماعيّةُ التعليميّةُ، وقد تجرّدَ نحوهم عن الجدل، وأساليبِ المتكلّمينَ المنطقيّةِ (القوزي، 1981، ينظر: 30 – 31)، (عمر، ينظر: 27 – 28).

– العامل الجغرافيّ فرضَ معاييرَ دقيقة عند البصريّينَ من قوّة التمايز بين الألسنة العربيّة، وبإسناد مِن بعض خلفاء بني العبّاس، فهي خير دليل على زيادة التلاقي التنافسيّ العلميّ النحويّ آنذاك من جهة، والألسن الأعجميّة من جهة أخرى بحكم موقعها الفاعل في استقبال الفكر العربيّ، والأجنبي (عمر، ينظر: 27 – 28)، فقيل إنّ موقع الكوفة جعلها قليلةَ الاختلاط بغير العرب، فجعلها ذلك متسامحةً في قبولِ سلامة اللّغة (عمر، ينظر: 27 – 28) (ضيف، 1968، ينظر: 11 – 12)، وهذا التفسير ليس بصحيح ؛ لأنّ مدينة الكوفة كانت حاضرة الخلافة الإسلامية فهي منفتحة لكلّ أطياف العالم العربيّ، والإسلاميّ، وفرصة بلوغ سمة التسامح متوافرة، فانعكست على منهجِ علمائها الفكريّ.

– إثباتُ الذاتِ، والتنافس العلميّ يتّضحُ بقول البصريّينَ: (نحن نأخذُ اللّغةَ عن حرشة الضباب، وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز، وباعة الكواميخ) (السيوطي، 1988: 84)، (ضيف، 1968، ينظر: 20، 160 – 162)، وأثبتت ذلك المجالسُ النحويّةُ خاصّةً، والمناظراتُ المنعقدةُ بحضرةِ أبرزِ أعلامِ النحوِ في المدرستين: البصريّة، والكوفيّة (المخزومي، 1958، ينظر: 47، 43، 54).

– الثقافةُ، وطريقةُ التفكيرِ: انعكس الفكر الاعتزالي المرتبط بالعقل، والمنطق على الدراسات النحويّة البصريّة الغالب عليها القياس، والتعليل، والتأويل في حين

أنّ الكوفيّين انشــغلوا بالفقه، والحديث النبويّ الشريف، والقراءات القرآنيّة، فهم يمثّلون مدرسة النقل، والأثر، فاتّســع تفكيرُهم في السماع، والقياسُ عند معالجتهم القضايا النحويّة، وتفريعاتها(المخزومي، 1958، 7، 18، 15).

فنتج عن ذلك الخــلاف الماثل في العوامل المذكورة آنفاً كثــرةُ المؤلّفات المتبوعة بالشروح، والحواشي التي أُســنِدت بالآراء النحويّــة، وحُجَجِها، علاوةً على كثرة المخالفــات في المصطلح النحويّ، ومفاهيمها، وأورِدُ منها على ســبيل الإيضاح لا الحصر:

المصطلح البصريّ	المصطلح الكوفيّ
الاسم	الفعل
الحال	الفعل
خبر "كان ، وظنّ"، وأخواتها	الفعل
اسم الفاعل ا	الفعل الدائم
الضمير	غير الموقت
العلم	الموقت
التمييز	التفسير
الزيادة ، والحشو	الصلة
الزائد	العازل
المصروف ، والممنوع من الصرف	مايجري، وما لايجري
لام الابتداء	لام القسم
حروف الجرّ	الصفة
الأسماء الستة	الأسماء المضافة
المفعول لأجله	التفسير
الحال	القطع

المحل والغاية	الظرف"المفعول فيه"
حروف المعاني	الأدوات
الضمير	المكني، والكناية
الضمير	غير الموقت

(القوزي، 1981، ينظر: 163 – 184) (عمر، ينظر: 32، 106، 107).

يُلاحظ وجود تشـــارك لفظي في بعض المصطلحات الآتية: (الاســـم، والحال، وخبر كان، وظنّ، وأخواتها)في مصطلح واحد عند الكوفيّينَ هو الفعل، ومنه شـــبه الاشتراك في المصطلح البصريّ: (اســـم الفاعل) الذي يقابله عند الكوفيّينَ: الفعل الدائم، ومثالُ المصطلَحِ المشتركِ في اللفظِ التفسيرُ المقابلُ للمصطلَحِ البصريّ المفعول لأجله، والمقابل للتمييز أيضاً، وأطلق الكوفيّونَ القطعَ مقابلَ الحالِ عند البصريّينَ، فيبدو أنّ الاختلاف الظاهر في ألفاظ المصطلحات النحويّة هذه يُشـــكّل اضطراباً في مفاهيم موضوعاتِها مِن جهة المشـــابهةِ المُوجِبةِ للخلط الدلاليّ، والتعدّدُ بلا تمايزٍ مِن جهةٍ أُخرى (القوزي، 1981، ينظر: 162 – 188) (عمر، ينظر: 165 – 171)، في حين أنّ دلالةَ الضدّ في بعض المصطلحات النحويّة واردةٌ عند الفريقينِ، مِنها:

المصروف، والممنوع من الصرف عند البصريّين في مقابل مايجري، وما لا يجري عند الكوفيّين، ففي كلٍّ منهما اشتمل على دلالة الضدّ في تقابلهما معاً، والتعدّد في المصطلح الواحد وارد، نحو المحل، والغاية عند البصريّينَ في مقابل الظرف، والمفعول فيه عند الكوفيّـــينَ، والمكني، والكناية عند الكوفيّـــينَ في مقابل الضمير عند البصريّين زيادةً على تعدّد تســـمية الكوفيّين بغير الموقت المعاكس للفـــظ دلالة العلم عند البصريّين الـــذي يقابله الموقت عند الكوفيّين (ابن النديـــم، ينظر: 96)، (أبو البركات، 1970، ينظـــر: 65 – 66)، (ابن خلكان، ينظر: 1/ 487) (الحلبـــيّ، 1350ه، ينظر: 2/ 19)

(الحمـــوي، 1993، ينظـــر: 7/ 10)، (المخزومي، 1958، ينظـــر: 119 – 127)، وقد وصف (د.)المخزومي اصطلاح الكوفيّين أنّـــه فيه من الدقّة في الدلالة والاختصار اللفظي، ووافقـــه (د.) أحمد مكي الأنصاري (مكيّ 1964: 45) (المخزومي، 1958، 45)، (عمـــر، 174)، ويبـــدو أنّ المصطلح البصريّ أدقُّ منهـــم، وأمثلة ذلك كثيرة، منها: تسمية حروف المعاني عند البصريّين أبينُ مِن تسميتها عند الكوفيّين بالأدوات، وإطلاق المفعول لأجله عند البصريّين أفصحُ مِن التفســـير عند الكوفيّين، والأسماء الســـتة عند البصريّين أكثرُ تحديداً مِن تسمية الكوفيّينَ الأسماءَ المضافةَ، ومصطلحانِ لمســـمّىً واحدٍ عند البصريّين، هما الزيادة، والحشو، أمّا عند الكوفيّينَ فيسمّونه ب" الصلة "، ونحوها الكثير(الفرَّاء، 2002، ينظر: 1/ 148)، (ثعلب، ينظر: 1/ 20) (ابن الأنباري، ينظر: 1/ 125) (الزمخشري، 2001، ينظر: 1/ 227)، (الغامدي: 15 – 20، 27)، وقد اتّضح مِمّا ســـبق أنَّ الاختلافَ في المصطلحات بين المدرستينِ هو الغالب، والماثل بينهما فلا اتّفاقَ حاصِلٌ في أصل استعمال كلّ فريق لمصطلحاته النّحويّة.

- التعريف بالفرّاء، والقيسيّ:

لقد أغنتنا كتـــب التراجم في التعريف بهذين العلمينِ مِن أعـــلامِ اللّغة العربيّة، وما عرضه محقّقو كتابيهما: "معاني القرآن للفرّاء، و" مُشكِل إعراب القرآن للقيسيّ"، والباحثـــون الذين كتبوا عنهما تفصيلاً في ترجمتهما لهما قـــد أوفوا بتعريفهما؛ لذا أوردُ سيرتَيهما على هذا النحوِ مِن الإيجازِ:

- الفرّاء:

اســـمهُ يحيى بنُ زيادٍ بنُ عبدِ الله بنُ منظورٍ بنُ مروانَ الأسلميّ الديلميّ الكوفيّ مولى بني أســـد الملقّب بالفرّاء، والمكنّى بأبي زكريا، مِن أبرز شـــيوخه أبو الحســـن الكســـائيّ"ت180هـ"، وأخذ عنه ســـلمة بن عاصم، ومحمد بن الجهم النمريّ....،

وأخذ الرواية عن قيس بن الربيع، ومندل بن علي (ابن النديم، ينظر: 96)، (ابن الأنباري، 1970، ينظر: 63، 65، 66، 67، 70 – 71)، (السيوطي، 1987، ينظر: 1/ 140)، وأخذ عن يونسَ بنَ حبيبٍ أكثرَ مِمّا أخذهُ عن الكسائيّ، إذ قال عنه بروكلمان: (وكان الفرّاء أشهر تلاميذ الكسائيّ، ولكنّه أخذ أيضاً عن يونس بنِ حبيبٍ البصريّ خصوصاً معاني النحو في كتاب الحدود) (بروكلمان، 1962: 2/ 199)، (الحموي، 1993: 5/ 619 – 621)، (ابن خلكان، 2/ 228)، (الزركلي، 1969: 8/ 145)، (البغدادي، 1931، ينظر: 14/ 149)، (أبو الطيب، 1955: 86)، فكان الفرّاءُ فقيهاً، عالماً بالخلاف، وبأيّام العرب، وأشعارها، وأخبارها، وله مصنّفاتٌ كثيرةٌ، منها: (اختلاف أهل الكوفة، والبصرة، والشام في المصاحف، و البهيّ، والمصادر في القرآن، واللّغات، والوقف والابتداء، والجمع، والتثنية في القرآن، وآلة الكتابة والفاخر، والنوادر، و"فعَل، وأفعَل"، و"المقصور، والممدود، "، و"المذكر، والمؤنث"، و"يافع، ويافعة"، وملازم الحدود، ومشكل اللّغة الكبير، والمشكل الصغير، وغيرها...)، (الحموي، 1993، ينظر: 5/ 619 – 621)، (أبو الطيّب، 1955: 86).

- مكانتهُ العلميّة:

قال ثعلب "ت291هـ": (لولا الفرّاء ما كانت اللّغة ؛لأنّه حصّلها، وضّبطها، ولولاه لسقطت العربية ؛لأنّها كانت تتنازعُ ويدّعيها كلُّ مَن أرادَ، ويُكلّم الناسَ على مقادير عقولهم، وقرائحهم فتذهبُ) (أبو الطيّب، 1955: 2/ 11) وقال عنه أبو بكر الأنباريّ "ت328هـ": (لو لم يكن لأهل بغداد، والكوفة مِن عُلَماء العربية إلا الكسائيّ، والفرّاء لَكان لهم بهما الافتخارُ على جميع النّاسِ، إذ انتهت العلومُ إليهما) (العسقلاني، 1325ه، ينظر: 11/ 212).

- القيسيّ:

هــو أبو محمّد مكيُّ بنِ أبي طالبٍ، وقيل اســم أبيه محمّد بن حموش *، فهو العالم اللّغــويّ، فقيه المذهب المالكيّ عــالم في القراءات، وعلوم القــرآن الأخرى، وكان راوياً لكثير من الكتب، مثل روايته كلّ كتب النحّاس" ت338هـ"إجازة عن شيخه أبي بكر الأدفويّ تلميــذ النحّاس، وتتلمذَ على يد شــيوخ في مدن معدودة: مصر، ومكة، والقيروان، وقرطبة، وتتلمذَ على يده الكثير من طلاب العلم، ونُسِــبت إليه بعضُ الأشــعارِ، ونحوِها، وهو صاحبُ المؤلّفاتِ الكثــيرةِ التي تربو على أكثرَ من مئةِ كتابٍ مختلفة في اللّغة، والقراءات، والفقه، والنحو، والتفســير، وغريب القرآن (الفروز آبادي، ينظر: 236)، (جمال الدين، وينظر: 5/ 41)، (شمس الدين، 1997، وينظر: 503) (السيوطي، 1979، وينظر: 2/ 298)، (الحلبيّ، 1350ه، ينظر: 3/ 260) (القيسي، 2003، وينظر: 1/ 47).

- مكانتهُ العلميّةُ:

كان واسعَ الاطّلاع في سبيل العلم، والمعرفة، هذا ما عكسته مؤلّفاتهُ المتنوّعةُ، وقد ألمّ بكلّ مانتج من شيوخه علميّاً، ومعرفيّاً...حتّى عُرّف بصاحب التصانيف (شمس الدين، 1997، ينظر: 503)، (القيسي، 2003: 1/ 54 – 55)، وله علمٌ واســعٌ في علم القراءات، و ذكره ابن الجزريّ "ت 833 هـ" أنّهُ مِن أوائلِ مَن أدخلَ علمَ القراءاتِ في بــلاد الأندلس، والمغرب بعد أبي عمر الطلمنكيّ "ت 429 هـ" (ابن الجزري، ينظر: 1/ 34)، إذ قال: (...ثم تبعه أبو محمد مكــيّ بن أبي طالب القيسيّ مؤلّف التبصرة، والكشف، وغير ذلك...) (ابن الجزري، ينظر: 1/ 34)، ومن أبرز مؤلّفاته العديدة: (الإبانــة عن معاني القراءات، واختصار أحكام القــرآن، واختصار أحكام الإدغام الكبير، و"الإيجاز في ناسخ القرآن، ومنسوخهـ"، وبيان إعجاز القرآن، والتبصرة في

القراءات السبع، والاختلاف في الذبيح، والتذكرة لأصول العربيّة، ومشكل إعراب القرآن، ونحوها الكثير) (شمس الدين، 1997، ينظر: 2/ 309) (المقري، 3/ 179)، (القيسي، 2003: 1/ 64 – 65).

- المصطلحاتُ النحويّةُ عند الفرّاء، والقيسيّ:

المرفوعاتُ الاسميّةُ:

إنّ أبرزَ معالِمِ المصطلحاتِ النحويّةِ عند الفرّاء، والقيسيّ في الأسماء المرفوعة هي التي تُمثّل الثلثَ الأوّلَ مِن أصولِ الكلام العربيّ دون المساس بما يتفرّعُ عنها على نحوٍ منفرد، وبخاصّةٍ التي تحملُ مصطلحاتٍ نحويّةً دون غيرها، محتملةً وجوهَ الرفعِ، ولم يكن لها نصيبٌ اصطلاحيّ مستقلٌّ، إذ وردت على نحو المسائل النحويّة مطويّاتٍ بموضوعاتها المصطلَح عليها عند النحويّين، علاوةً على تفرّقها بين أقسام الكلم العربي: الاسم، والفعل، والحرف ؛ لذا سيُسلّط الضوء على الموضوعات الاسميّة المرفوعة، المُصطلَح عليها، دون مسائلها، وأمثلةَ وجوهِ الرفعِ بعامّتِها تكون على النحو الآتي: (ما بعد مذ، ونداء المفرد، وخبر الصفة، وفقدان الناصب، والحمل على الوضع، والبنية والحكاية، والتخفيف، وخبر الذي، ومن، وما، وحتى إذا كان الفعل واقعاً، والقسم، والصرف، والفعل المستأنف، وشكل النفي، والرفع بهل، وأخواتها) (ابن شقير، 232)، وفيما هو آتٍ المرفوعاتُ المختصّةُ بها هذه الدراسةُ:

1 – المبتدأ، والخبر: إنّ الدلالةَ اللّغويّةَ للمبتدأ هي فعلُ الشيءِ أوّل الأمر، وعندما تبدأ الشيءَ فإنّك فعلته ابتداءً، بمعنى أنّ البدءَ هو رتبتهُ أولُ الأمرِ في فعله دون تأخيرٍ أو تأجيلٍ في فعله، ولا يعترضهُ أو يسبقهُ شيءٌ آخرُ غيرهُ (ابن منظور، ينظر، بدأ: 31/ 2).

أمّا في الاصطلاح النحويّ البصريّ فدلالتهُ الاسمُ المجرّدُ مِن عاملٍ لفظيٍّ غيرِ المزيد، ونحوه مخبراً عنه، أو وصفاً سابقاً رافعاً لمنفصل كافٍ، فتجرّدهُ مِن كلّ رابطٍ

أو مقيِّدٍ له، وهو وصفٌ له رتبةُ السبقِ عن غيره، تجعلهُ حُرّاً ابتداءً، وقد عقد سيبويه للمبتدأ، والخبر باباً سمّاهُ: (باب المسند، والمسند إليه، وهما ما لا يستغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بُدّاً) (الكتاب: 7/ 1)، وتَبِعَهُ المبرّد في التسمية، وضرورة تلازمهما: (هذا باب المسند، والمسند إليه، وهما ما لا يستغني كلُّ واحدٍ مِن صاحبه) (المبرِّد، 1965: 126/ 4) (القوزي، 1981، 157)، فيُفهمُ مِن قولهما المذكورينِ آنفاً شدّةُ ترابطِهما وتعلّقهما بعضهما ببعضٍ، وهذا يتأتّى مِن حاجة المبتدأ لاكتمال معناه في خبره، والتأمُّل في قضية رافعه قد يساعدُ في معرفة مفهومه النحويّ، إذ ذهب سيبويه إلى أنّ رافع الخبر هو المبتدأ، وزادَ المبرّد أنّ الرافع للخبر الابتداء، والمبتدأ، في حين ذهب كلٌّ مِن الأخفش "ت215هـ" وابن السرّاج "ت316هـ" والرماني "ت384هـ" إلى أنّ رافع الخبر هو الابتداء (ابن السراج، 1999: 1/ 58)، (ابن أحمد، 1969: 29)، وعند الزمخشري "ت528 هـ" رافعهُ تجرّدهُ مِن العوامل اللفظية ؛ نظراً لإسناده إلى المبتدأ (الزمخشري، 1993، ينظر: 47/ 1 – 48)، أمّا الكوفيونَ فذهبوا إلى أنّه مرتفع بالمبتدأ (ابو البركات، ينظر: 49/ 1 – 54)، (السيوطي، 1998، ينظر: 227/ 1)، ولهم رأيٌ آخرُ أنّ المبتدأ يرتفع بالخبر، والخبر بالمبتدأ فهما يترافعان، ولهم قول آخر مفاده أنّ المبتدأ يرتفع بما يعود عليه مِن الخبر، وهو ما قال به الفرّاء (السيوطي، 1998، ينظر: 365/ 1)، (حسن، ينظر: 86/ 1)، فالفائدة مِن هذا الخلاف المطوّل أنّ الرفع حاصل في المرفوعين: المبتدأ، والخبر، ثمّ إنّ وجود العَلاقة المرتبطة بينهما لا يمكن إنكارها البتّة، ولعلّ هذا المفهوم مصدريّتهُ عائدةٌ إلى تفسير النحويّين برافع المبتدأ، فالعلاقةُ وثيقةُ الصلةِ بين المبتدأ، والخبر لفظاً، ودلالة، ولا يتمُّ الكلام بإسقاط أحدِهما، ونقل أبو جعفر النحاس عن ابن كيسان تعليلاً في رافع المبتدأ، والخبر، قال سمعت ابن كيسان يقول: (المعنى الذي رفع المبتدأ عندي هو أنّ العامل لا يقع إلا قبل المعمول

فيه...) (البطليوسي، 2003: 180 – 182)، (ابن كيسان، 2013: 405 – 406)[1]، وقال أيضاً: (أنّ الأولَ يرتفع بالابتداء، والثاني خبر الابتداء يرتفع بالأوّل) (ابن كيسان، 2013: 186 – 187)، فالابتداء حكمه الرفع، وكذلك خبره، ومنه قوله تعالى: ﴿فَرِيق فِي ٱلۡجَنَّةِ﴾ سورة الشورى: 7، قال: (ابتداء، وخبر، وكذلك ﴿وَفَرِيق فِي ٱلسَّعِيرِ﴾، سورة الشورى: 7، (ابن كيسان، 2013: 186 – 187)، لكنّ دلالته عند الكوفيّينَ تُبحث فيه عن المسبّب لرفعِهِ، ووجودِهِ، فذكروا أنَّ العاملَ في المبتدأ لفظيّ، المراد به الخبر، فالاختلاف بينهما انحصر في تجريد الاسم المرفوع مِن العامل اللفظيّ أو وجوده اللازم الذي لا بُدَّ منه ؛لأنّ المبتدأ يحتاج خبره.

-مصطلحا المبتدأ، والخبر عند الفرّاء:

عند تتبّع مصطلحي المبتدأ، والخبر عند الفرّاء "ت207 هـ"

يُلاحظ أنّه لم يخرج عن المفهوم المذكور آنفاً على الرغم مِن اختلاف استعماله لأكثرَ مِن مصطلحٍ للمبتدأ، والخبر، فأنّه في قوله تعالى: ، قال الفرّاء: (﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ﴾، سورة الانفطار: 17، "الثانية رفع، فرفعتها بيوم") (الفرَّاء، 2002: 1/ 22)، وأطلق على "خبر المبتدأ" المرافع"، واستعمل "الإضمار"، و"الضمير"على المبتدأ المحذوف) (الفرَّاء، 2002: 1/ 31)، ومُصطلَحُ "الرِّفعَةُ "يعني بها الفرّاء "الضمّة" (محمد، وعلي، 2007، ينظر: 87)، وفي قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾، سورة الفاتحة: 1، قال: ("اجتمع القرّاء على رفع "الحمد"...، وفي قوله جلّ ذكره: ﴿وَحُورٌ عِين﴾، سورة الواقعة: 22 قال فيها" فخفض بعض القرّاء، ورفع بعضهم" الحور العين"، قال الذين رفعوا "الحورَ العين" لا يُطاف بِهِنّ، فرفعوا على معنى قولهم: "وعندهم

(1) ابن كيسان النحويّ (رسالة ماجستير): 186–187، ولم أجد النصين المذكورين أعلاه فيما أشار إليه الباحث في رسالة الماجستير: الحلل في شرح أبيات الجمل: 180–182، ولم أجدهما في: معاني القرآن وإعرابه لابن كيسان: 405–406، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس: 923.

حورٌ عين" أو "مع ذلك حورٌ عين"...) (الفرَّاء، 2002، 1 / 256 – 257).

قوله "الرِّفْعَة"مصدر هيئة، ولم يَقُلِ الرفعُ ؛ليوافقَ لفظَ الضمّةِ فهي المقصودة مِن اصطلاحـهِ "الرِّفْعَة" ففيها خصوص دلالة الضمّة، أمّـا "الرفع" ففيه دلالة العموم المشار به إلى العامل، ولم يطلبه هنا بمقصده.

– ﴿مَا لَكُم مِّن إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾، سـورة هود: 50، قال الفرّاء: (تجعل "غير" نعتاً للإله، وقد يرفع: يجعـل تابعاً للتأويل في إلهٍ أَلَا ترى أنَّ الإلهَ لـو نَزَعت "مِن" كان رفعاً) (الفـرَّاء، 2002، 1/ 262)، فلفظ الرفع، وبعض مشـتقاته: مرفوع، رافعه أو بعض صـورهِ التصريفيّة: رفعت، يُرفع، رفع....كلُّها دلالتُها ثابتةٌ على تفسـير العامل في رفعها، واسـتعمل لفظاً اشـتقاقيّاً آخرَ هو "المرافع" نحو توجيهه في أحرف الهجاء الواقعة في أوائل السـور القرآنيّة إذ قال: (أفرأيت ما جاء منها ليس بعده ما يرافعه، مثل قوله: "حم"، "عسـق" و"يس"، و"ق"، و"ص" مِمّا يقلُّ أو يكثرُ، ما موضعه إذ لم يكن بعده مرافع ؟ قلت قبله ضمير، بمنزلة "ورسـوله"، المعنى والله أعلم: " هذه براءة من الله") (الفـرَّاء، 2002، 1/ 262)، فالمُرَافِعُ هو الخبر عنـد الفرّاء أمّا المبتدأ المحذوف فسمّاه ضميراً، واسماً مضمراً (الفرَّاء، 2002، ينظر: 1/ 369، 372)، وصِلَةُ دلالـةِ "المرافع" وهو الخبر بغيره بيّنة في المبتدأ، الـذي يُلازمه في الكلام، ولم يختلف اسـتعمال ثعلب عن الفرّاء، إذ قال في: قولهُ عزّ وجلّ: ﴿فَذَٰلِكَ يَومَئِذ يَومٌ عَسِيرٌ﴾، سـورة المدثر: 10، : "فيومئـذٍ" مرافع فذلك، وفي موضعٍ آخرَ مِن كلامهِ اسـتعملَ مصطلحاً آخرَ بدلَ "المبتدأ" هو "المثال" فجعلَ اسمَ الإشارةِ "هذا" مثالاً، وتقريباً في قوله: "هذا زيدٌ"، "هذا الشخصُ"، "شخصٌ زيدٌ" و" هذا الشخصُ كزيدٍ" (ثعلب، ينظر: 1/ 42)، (الفرَّاء، 2002، 1/ 12)، وذكرَ ابنُ كيسـانَ مسـألةً اشـتملَتْ على مصطلحِ "مثال"، وتفسيره هو في القول الآتي: "هذا هذا هذا هذا"، فقال ابنُ كيسان"

في تفسير الألفاظ الأربعة المكرّرة على قول " الكوفيّينَ: (إنّ الأولى تقريبٌ، والثانية: مثالٌ، وهو اسمُ فاعلٍ، والثالثة: فعل، والرابعة مفعول، ثمّ وضّح مرادَهُ منها: (يريد أنَّهُ على معنى زمنِ التشـبيه الذي أُسقِطت منهُ مثل، كما تقول: "زيدٌ عُمَرُ" أي: "مثلُ عُمَـرَ" ثُمّ يُحذَفُ، فكأنّهُ يريدُ "هذا مثل هذا"، أي: نابَ منابهُ) (الفرَّاء، 2002، ينظر: 1/ 42)، (القـوزي، 1981، ينظر: 186) أمّا الخبرُ فقـد وردَ معناهُ في اللّغة: أتيانك بنبأ عمّا تسـتخبرُهُ، فالخبرُ هو النبأ، وفي الاصطلاح مرادُهُ الدلاليّ هو الجزء المستفاد مِن جهة السـامع، ويتركّب مع المبتدأ كلاماً تامّاً، بمعنى أنَّ الخبرَ يُمثّلُ جزءاً دلاليّاً، متمِّمَاً للمبتدأ عند البصريّينَ، وتَبِعَهُم الكوفيّونَ في اسـتعماله بهذا المدلول، فاستعمله الفرّاءُ بالمعنى نفسِـهِ، الذي اصطلَحَ عليه "المرافـع" (الفرَّاء، 2002، ينظر: 1/ 18)، (ابو البركات، ينظر: 1/ 49).

وأطلق أبـو جعفر بن النحاس عليهما بالمبتدأ، والخبر، ففي قوله تعالى: ﴿إِنۡ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾، **سورة طه: 63**، قال (وقد يُجاب عنه بأنَّ "لساحران" يجوز أن يكونَ خـبرُ مبتدأ محذوف دخلَت عليه هذه اللام، تقديره: "لهما سـاحران" وقد فعلَ ذلك الزجَّاج...) (النحـاس، 2008: 585)، واصطلح ابنُ سـعدان الكوفيّ على المبتدأ، والخبر الابتداء إذ وضع باباً فيه أسـماه: "بابُ الابتداء"، وتَبِعَهُ الزجَّاجيّ في استعماله "الابتـداء" عند مواضع الإعـراب، والتصريح بالمبتدأ، والخـبر في موضعهما (ابن سعدان، 2005، ينظر: 61)، (الزجَّاجي، 1926، وينظر: 48)، وتبعه ابن شُقير، وابن الخيّاط، و ابن كيسان، أمّا أبو بكر بن الأنباريّ فقد صرّح بالابتداء، وزاد عليه بذكر مشـتقات لفظ "الرفع" منها: (يرتفع، رفع، مرفوع، مرتفع)، وتبعه الزجَّاجي (ابن الأنبـاري، ينظر: 1/ 125)، (الغامدي، ينظـر: 27030)، (الزجَّاجي، 1926، ينظر: 48).

لكــنّ مكيَّ بنِ أبي طالب القيــسيّ يعبّر عن المبتدأ بالابتــداء، و المبتدأ، أمّا الخبر فباسمه، إذ قال في تفسير قوله تعالى: ﴿جُند مَّا هُنَالِكَ مَهزُوم﴾، سورة ص: 11، (ابتداء، وخبر، وهنالك ظرف ملغى، وما زائدة، ويجوز أن يكون هنالك الخبر، ومهزوم نعت للجند) (القيسي، 2003: 2/ 309) وقال في قوله تعالى: ﴿خَصمَانِ﴾، **سورة ص**: 22، (خبر ابتداء محذوف تقديره: نحن خصمانِ) (القيسي، 2003: 2/ 309).

يتّضح مِمّا ســبق أنّ مصطلح الابتداء أو تســمية المبتدأ بهذه التسمية نفسها تكاد تكــون موافقة بين النحويّينَ بعامّتهم عدا أبي بكر بن الأنباريّ الذي شــابه الفرّاء في استحضار تسمية مشــتقات "الرفع"، لكنّه لم يصطلح على الخبر ب "المرافع" نفسه، ولعلّه أراد التماس الحكم الإعرابيّ له بذكره علامةَ دلاليّةِ إعرابهِ وهو الرفع.

2 – اســم "كان"، وخبرها: ل"كان "، وأخواتها اســم مرفــوع، وخبر منصوب على الســواء عند النحويّين الكوفيّين، فقد أفردوا باباً مســتقلًّا ب"كان"، وصرّحوا باســمها، وخبرها، منهم الفرّاء، ، وتبعه ثعلب، وابن سعدان الكوفيّ، وأبو إسحاق الزجَّاج، وابن كيســان، وأبو بكر بن شــقير(الفرَّاء، 2002، 77/ 1 – 78)، (ثعلب، 2022، 78)، (ابن ســعدان، 2005، ينظر: 64 – 65)، (الزجَّاج، 67/ 1)، الذي عبّر عنها: (باب الحروف التي ترفع الاســم، وتنصب الخــبر) (الحاكمي، 234)، الذي صرّح بقوله: (هي على بابها ترفع اســماً، وتنصب خبراً) (ابن كيسان، 1975: 113 – 114)، وتبعهــم في ذلك كلّه كلٌّ من أبي بكر بن الأنباريّ، وأبي جعفر النحاس، وأبي القاسم الزجَّاجيّ، وأبي علي الفارسيّ، ومكي بن أبي طالب القيسيّ.وأفردوا بعامّتهم باباً أســموه "باب أفعال المقاربة" (ابن الأنبــاري، ينظر: 972)، (الزجَّاجي، 1926: ينظر: 53)، (محمد، 2016، ينظر: 81/ 1 – 84) (القيسي، 2003: 1/ 162، 156).

أمّــا الفرّاء فقد صرّح أكثر مِــن موضعٍ مِن مواضعِ كتابــه أنّ ل"كان" مرفوعاً،

ومنصوباً، فيكتفي بذكـــر "الرفع" أو "المرفوع"، ويريد به "اســـم كان" أمّا معمولها فعبّر عنه بالخبر، إذ قال في تفسير قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ﴾ سورة مريم: 35، أراد: ("أن" في موضع رفع) (الفرَّاء، 2002، 2/ 86)، في موضع رفع اسم ل"كان" (الفرَّاء، 2002، 2/ 86، وينظر: **1/ 12، 1/ 409**)، (السيوطي، 1998، ينظر: 1/ 111)، وتـــردّد كثيراً عند الفرّاء ما اقترن بـ "كان"، **نحو قوله تعالى**: ﴿وإِن كَانَ ذُو عُسرَةٍ﴾، **ســـورة البقرة: 280**، فأَوردَ وَجهَ قراءةِ عبدِ الله، وأُبَيّ: ﴿وإِن كَانَ ذُاعُسرَةٍ﴾، وكلتا القراءتـــين جائزة، إذ قال فيهما: (فهما جائـــزان إذا نصبت أضمرت في "كان" اســـماً...وإنّما احتاجوا إلى ضمير الاسم في "كان"مع المنصوب ؛لأنّ بُنيةَ" كان " على أن يكونَ لها مرفوعٌ، ومنصوب فوجـــدوا "كان" تحتمل صاحباً مرفوعاً، فأضمروه مجهولاً) (الســـيوطي، 1998، ينظر: **1/ 86، 361**)، (عمـــر، ينظر: 59 – 60)، فأراد من الاسم المجهول الضمير المســـتتر عند البصريّين، فهو يأتي بعد الأفعال الناقصة، والأحرف الناسخة غالباً (عمر، ينظر: 59 – 60)، وصرّح بتسمية خبر "كان" فعلاً، ففي قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيتَةً﴾، سورة الأنعام: 145، قال: (ومن رفع الميتة جعل يكون فعلاً لها اكتفى بيكون بلا فعل، وكذلك يكون في محل الاستثناء لا تحتاج إلى فعل ألا ترى أنّك تقول: "ذهب النـــاس إلا أن يكون أخاك، وأخوك") (الفرَّاء، 2002، **1/ 361، 471**)، (عمر، 92، 93، 94).

قوله "يكون فعلاً لها" هو اختصاص "كان" بمرفوعها، واكتفاؤها به دون الخبر، فتكون "كان" تامّة هنا، ثُمّ قاس عامل الرفع فيها على مرفوعها المشـــابه ل"يكون" في حالة الاســـتثناء التي لا تحتاج إلى خبر أيضاً بل تكتفي بالاســـم التالي لها، فمصطلح الفعـــل أراد به "الخبر"، ولعلّ الفرّاء قصد وقـــوع الحدث في الخبر ل"كان"، الذي به تتحصّـــل الفائدة من الكلام، فالخبر هو الجزء المتمّـــم للفائدة، وعند اكتفاء "يكون" بمرفوعها، وتحصل الفائدة، بلا حاجة إلى الخبر، الذي لم يقع عليه حدث"يكون".

الفعل=الحدث المقترن بزمن

الفعل = الخبر =الحال.

الفعل =المفعول به الثاني

الفعل =الحال =الخبر = اسم الفاعل (الفرَّاء، 2002، ينظر: 178/ 2)، (عمر، ينظر: 92، 93، 94).

أمّا مكيّ بن أبي طالب القيسيّ فأطلق عليها، وعلى معموليها وفق التسمية التي استقرّت بها حال المصطلح النحويّ في المرحلة الأخيرة "كان التامّة"، و"الناقصة"، ولها معمولان "الاسم، والخبر"، إذ قال: قوله: ﴿وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ﴾ مَن رفع مثقالاً جعل "كان" تامّة لا تحتاج إلى خبر، ومَن نصبه جعل "كان" ناقصة فهو خبرها واسم كان مضمر فيها تقديره: "وإن كان الظلم مثقال حبة "، فلِتقدمِ ذكرِ الظلمِ جازَ إضمارُهُ.) (القيسي، 2003: 2/ 34).

3 – **إنّ، وأخواتها**: أسماها سيبويه بالحروف الخمسة، وفسّرها بتطويل تبيان لعملها المشابه للفعل فقال: (هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده، وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل...) (الكتاب: 1/ 279 – 280)، (القوزي، 1981، 157 – 158)، وتبعه المبرد بشيءٍ من الإيجاز إذ قال: (باب الأحرف الخمسة المشبّهة بالأفعال...) (المبرِّد، 1965: 4/ 107) (القوزي، 1981، وينظر: 157 – 158)، توافق النحويّونَ الكوفيّونَ عند عرض "إنّ وأخواتها"، حتّى كاد يكون توافقهم على مصطلح عنوانها واحداً؛ إذ لم يخرجوا عن عملها، فذكرها الزجَّاج، تحت عنوان: " باب الحروف التي تنصب الاسم، وترفع الخبر"، ووافقه ابن كيسان، وشرحها ابن سعدان الكوفيّ تحت عنوان: " باب حروف النصب" وعند ابن الخيّاط: (باب الحروف التي تنصب الاسم، وترفع الخبر) (الفرَّاء،

2002، ينظر: 2/ 108)، (الزجّاج 1988، ينظر: 3/ 34 – 36)، (ابن كيسان، 1975، ينظر: 110)، (ابن سعدان، 2005، ينظر: 62 – 63)، لها اسم منصوب، وخبر مرفوع، فلا تختلف تسميتها مع اسم "كان"، وخبرها عند الفرّاء، ومنه تسميته الفعل الخبر في صيغة الجمع، عند تفسير قوله عزّ وجلّ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ﴾، سورة يونس: 63، فقال: ("الذين" في موضع رفع ؛لأنّه نعتٌ جاء بعد خبر "إنّ"،...، وإنّما رفعتَ العرب النعوتَ إذا جاء بعد الأفاعيل في "إنّ"؛ لأنّهم رأوا الفعل مرفوعاً، فتوهّموا أنّ صاحِبَهُ مرفوع في المعنى؛ لأنَّهم لم يجدوا في تصريف المنصوب اسماً منصوباً، وفعله مرفوع، فرفعوا النعت) (الفرَّاء، 2002، 1/ 316)، (عمر، ينظر: 92)، وكلمة "الذين" أرادها في الآية الكريمة التالية: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ﴾، سورة يونس: 64، فالأفاعيل مستخدمة للدلالة على الأفعال المعروفة بأحداثها، وأزمنتها، لكنّ السياق الموضوعة فيه بيّنت أنّها الأخبار الواقعة ل"إنّ" ؛ لأنَّ النواسخ لا تدخل إلا على المبتدأ، والخبر، وتأتّى هذا بفضل فهم السياق الذي استُعمِلت فيه المصطلحات المصطنعة عند الفرّاء، وقد ذكر ابن شُقير أنّ اسم "إنّ" يأتي ضمير قصة، **ومنه قوله في إعراب الآية الكريمة: ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾، سورة طه: 63**: (أنَّ اسمها ضمير القصة وهو "ها" التي قبل "ذان"، وليست ب "ها" التي للتنبيه الداخلة على أسماء الإشارة، والتقدير: إنّ القصة ذان لساحران...) (الزجّاج 1988، ينظر: 3/ 361)، ولا يختلف استعمال مكيّ بن أبي طالب القيسيّ عمَّا سبقَهُ مِن جعلِ اسمٍ منصوبٍ، وخبرٍ مرفوع، لكنَّه عبّرَ عنهما بالصلة لـ "إنَّ" أو "أنَّ" (القيسي، 2003، ينظر: 2/ 40 – 43).

4 – "لا" النافية للجنس: نفي الجنس يعني نفي الخبر عنه على سبيل الاستغراق، والشمول، ومثاله: "لا رجلَ موجودٌ، وتفسيرهُ: هل من رجل موجود ؟ فيأتي الجواب: لا....)"فنفي الوجود هنا عن كلّ الأفراد، والجنسُ وصفٌ للا النافية

للجنس، وتسمّى "لا" الجنسيّة، عِلماً أنَّ النفيَ هو خلافُ الإثباتِ، وله تسميةٌ أخرى "الجحد" فيُلْحَقُ الكلامُ بجمله، وتعبيراته ليكون منفيّاً، والتسميةُ الثانيةُ لها "التبرئة"، وسُمّيت بذلك لتبرئة المتكلّم، وتنزيهِهِ الجنسَ عن التلبّس بالخبر(اللبدي، 1985، ينظر: 56، 21، 227)، وقد نصَّ ابنُ هشام على تسمية "لا" النافية للجنس ب"لا" التبرئة إذا أُريدَ بها نفيَ الجنسِ على سبيل التنصيص، وذلك نحو "لا صاحبَ جودٍ ممقوتٌ" (ابن هشام، 1979: ينظر: 3/ 422).

وردت هذه التسمية عند الفرّاء ب"التبرئة، إذ قال في قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّ﴾سورة البقرة: 197، : (القول على نصب ذلك كلّه بالتبرئة إلا مجاهداً، فإنّهُ رفع "الرفث، والفسوق"، ونصب "الجدال "، وكلّ ذلك جائز) (الفرَّاء، 2002: 1/ 87)، ثمّ قال: (ومَن نصب أتبع آخر الكلام أوّله، ومَن رفع بعضاً، ونصب بعضاً، فلِئنّ التبرئة فيها وجهان: الرفع بالنون، والنصب بحذف النون) (الفرَّاء، 2002: 1/ 87 – 88)، عقّب ثعلب على قول الشاعر الآتي:

فكيفَ بليلةٍ لا نومَ فيها ولا قمرٍ لِساريها منيرُ

(ثعلب، 1/ 20) (ثعلب، 2022: ينظر: 37)

"ولا قمر" فقال: (جعل "لا " التبرئة بمعنى غيره)، وقال: (حكى ابن الأعرابي: "قد جعل الناس ما ليس بأس به ")(ثعلب، 1/ 20)، (ثعلب، 2022: ينظر: 37)، فجعل "ليس" بمعنى التبرئة، والبصريّون يستعملون "لا" النافية للجنس في حين أنّ الفرّاء استعملها باسم"التبرئة" كثيراً في معانيه (الفرَّاء، 2002، 1/ 87)، (ضيف، 1968، ينظر: 195 – 205)، وإذا عدنا إلى كتاب سيبويه نجده يقول: (و"لا " تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لِمَا بعدها كنصب "إنّ" لِمَا بعدها)، (سيبويه: 2/ 274)، وعند المبرّد تسميتها: ("لا" التي للنفي)، فقال: (إذا قلت: "لا رجلَ في

الــدار "لم تقصد: "إلى رَجُلٍ بعينهِ"، وإنّما نفيتَ عن الدار صغيرَ هذا الجنس، وكبيرَهُ، فهذا جــواب قولك: "هل مِن رَجُلٍ في الدار ؟ ؛ لأنّهُ يســألُ عن قليلِ هذا الجنس، وكثيرِهِ) (المبرِّد، 1965: 4/ 571)، فاســتخدامُ الفرّاءِ مصطلح "التبرئة "، يريد به "لا النافية للجنس "عند البصريّينَ (نجيــب، 1985، ينظر: 23) يقصد بها نفيَ العمومِ، فالتبرئةُ فيها خصوصيّة تختلفُ عن تسمية "لا" النافية أو النفي ب "لا"، ولعلّ الفرّاء أســماها بذلك لعِلّةٍ عائدة إلى نفي أو تبرئة، وتنزيــهِ المتكلّمِ الجنسَ عن تعلُّقه بالخبر على ســبيل التنصيص أو العموم أو الشيوع في النوع الواحد (اللبدي، 1985، ينظر: 21، 55)، وكلُّ مَن يســتعمله يُريدهُ بمعنى نفــي الجنس على نحو العموم، وإن كان من المتأخّرينَ (ابن هشــام، 1979، ينظر: 3/ 422)، (اللبــدي، 1985، ينظر: 21 – 55)، وهذا التفســير الدلاليّ هو أقرب إلى مفهوم المصطلح المستعمل عند الفرّاء من مصطلح "لا" النافية أو "لا" الجحد، وأكثر شــموليّة على مفهوم المصطلح، ووظيفته مــن مصطلح "لا" النافية للجنس فقط، أمّا قول ما ادّعاه (د.) القوزي: (لا أظنّهُ إلا مِن صنعة الفرّاء، فقد ورد عنه كثيراً) (القوزي، 1981: 78)، فورودُهُ عنه كثيراً ليس مُسوِّغاً لصنعته، بل شــاع قبل الفرّاء مصطلح " لا " النافية المراد بها نفي ما هو أعمُّ مــن النوع أو الجنس، وتبع الفرّاءَ علماءُ النحو الكوفيّون، إذ أفردَ لها ابنُ شــقير باباً أسماه: "لا" التبرئة"، لكنّ ابن كيسان أسماها: (باب حروف الجحد) (الفرَّاء، 2002، ينظــر: 1/ 87 – 88)، (ابن الأنباري، ينظر: 1/ 141)، (ابن كيســان، 1975، ينظر: 122)، (القيسي، 2003، ينظــر: 1/ 113)، (النحاس، 2008، ينظر: 1/ 128)، وتابع الفرّاءَ مكيُّ بنِ أبي طالبٍ القيسيّ إذ قال: (وقوله: ﴿لاريب﴾، سورة **البقرة: 2**، "لا" تبرئة فهي، وريبٌ كاســمٍ واحدٍ، ولذلك بُنِيَ ريبٌ على الفتح...) (القيسي، 2003، 1/ 113)، فمتابعتــه للفرّاء تبدو أكثر إصابةً في اســتعماله مصطلح "لا التبرئة" بدل "لا" النافيــة للجنس أو الجحد، ولا يُراد بهــا متابعة للمذهب الكوفيّ بل هي متابعةٌ

لصراحة مفهوم المصطلح دِقةً، وشمولاً.

5 – المشبّهات ب "ليس": اصطلح عليها نحاة الكوفة تسميةً تكاد تكون واحدة إذ لا تخــرج من معنى المشــابهة في عمل "مــا، ولا، وإن، ولات" عن عمل "ليس" (الفرَّاء، 2002، 1/ 77)، (ابن سعدان، 2005: ينظر: 64، 66)، (ابن كيسان، 1975، ينظر: 14)، فهي تُعدُّ أمّ الباب في هذه القضية، وأفرد ابن ســعدان الكوفي باباً أسماه باسم الحروف العاملة عمل ليس باب ما (ابن سعدان، 2005: 66)، ووصف ثعلب عمل الحرف "ما" عند شرحه لها وضمّنها عمل "ليس" قائلاً: (شــبّهوه ب"ليس") (ثعلب، 159، 664)، صرّح بها ابنُ كيسانَ قائلاً: (ما النافية)، +، وتبعه ابن الخياط، أمّا أبو بكر بن شقير فأسماها "شــكل النفي" (الحاكمي، 232) (ابن كيسان، 1975: 114).

وترأّس الحرف "ما" باباً عند الزجَّاجيّ بمعموليها وضمّنه بقية الأحرف المشبّهة ب"ليس" (الزجَّاجي، 1926، ينظر: 119)، واكتفى مكيّ بن أبي طالبٍ القيسيّ بقوله الآتي: (**قوله**: ﴿وَمَا هُم بِمُؤمِنِينَ﴾**سـورة البقرة: 8**، "هم" اسم ما، و"مؤمنون" الخبر، والباء زائدة، دخلت عند البصريّين لتأكيد النفي، وهي عند الكوفيّين دخلت جواباً لمــن قال: "إنّ زيداً لَمُنطلق"، فما بــإزاء إن والباء بإزاء اللام، إذ اللام لتأكيد الإيجاب والباء لتأكيد النفي) (القيسي، 2003، 1/ 116).

6 – التقريب: في اللّغة وردَ بمعنى القُرب (الجوهري، (قرب) 526 – 527)، وفي الاصطلاح هو أحد المعاني المنحصرة في الحرفــينِ: "كأنّ"، و" قد"، فالأولى: حرف ناســخ يفيد التشبيه في أصل معناه، لكنّه يفيد التقريب على رأي الكوفيّينَ، كحملهم الأقوال الآتية:

– كأنّكَ بالشتاء مُقْبِلٌ.

- كأنّكَ بالفرج آتٍ.

- وكأنَّكَ بالدنيا لم تَكُنْ، وبالآخرة لم تَزَلْ.

والمتّصل بها للخطاب كالكاف أو للمتكلّم كالياء، وما بعدها اسمها، وخبرها، أمّا "قد" فيفيدُ دخولَهُ على الماضي تحقيقُ وقوعِهِ، وتقريبُ زمانهِ مِن الحال مثل: "قد سافرَ مُحَمّدٌ"، فجُعِلَ وقوعُ زمنِ الماضي قريباً، ومتّصلاً بالحال (اللبدي، 1985، ينظر: 185).

والحرف الثاني "قد" للتقريب، ويدخل على الماضي يفيدُ تحقيقُ وقوعِهِ، وتقريبُ زمانهِ مِن الحالِ منه: " قد سافر محمدٌ " (اللبدي، 1985، ينظر: 185). لم يردْ معناهُ عند سيبويه، خلافاً للكوفيّينَ، فقد زعم ثعلب أنّ سيبويه لا يعرفه، قائلاً: (وقال سيبويه: هذا زيد منطلقاً" فأراد أن يخبر عن هذا الانطلاق، ولم يخبر عن زيد، ولكنّه ذكر زيداً لِيعلمَ لِمَن الفعلَ، قال أبو العباس: وهذا لا يكون إلا تقريباً، وهو لا يعرفُ التقريبَ، والتقريب مثل "كان" إلا أنّه لايقدّم في كان" لأنّه ردُّ كلامٍ فلا يكونُ قبله شيء) (ثعلب، 1/ 43)، (الفرَّاء، 2002، ينظر: 1/ 12 – 13)، يتّضح ممّا سبق أنَّ التقريبَ عند الكوفيّينَ مستعملٌ، ولم يكن عند البصريّين ما يقابله في إعمال أسماء الإشارة عمل "كان" في رفعها الاسم، ونصب الخبر (ابن كيسان، 2013، ينظر: 110 – 11)، وأكّد السيوطيّ "ت 911 هـ" أنّ الكوفيّين يذهبون إلى أنّ "هذا، وهذه " إذا أُريدَ بهما التقريبُ كانا مِن أخوات "كان" في احتياجهما إلى اسم مرفوع، وخبر منصوب، نحو " كيف أخافُ الظلمَ ؟ وهذا الخليفةُ قادماً ؟وكيف أخافُ البردَ، وهذه الشمسُ طالعةً ؟ "، وكذلك كلّ ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا تأتي له في الوجود، نحو " هذا ابنُ صيّادٍ أشقى الناسِ"، فيعربونَ "هذا" تقريباً، والمرفوع اسم التقريب، والمنصوب خبر التقريب....) (السيوطي، 1998،

ينظر: 1/ 113) (الفرَّاء، 2002، ينظر: 1/ 12)، فمذهب الكوفيّينَ في إعراب الاسم المنصوب بعد " كان "، وأخواتها أن يكونَ النصبُ على الحال أو شبه الحال، فأسماء الإشارة تعملُ كعمل "كان" وأخواتها، فالبصريّونَ ينصبونَهُ على الخبريّة في حين أنَّ مذهب سيبويه في نصب الاسم يكون على الحال (ابو البركات: 1/ 85) (ثعلب، ينظر: 427، 52) (السيوطي، 1998، ينظر: 1/ 113)، أمّا التقريبُ عند الفرّاء فقد أوردَها عند ذكره التوجيه الإعرابي في قوله تعالى: ﴿هُدى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾، سورة البقرة: 2، إذ شرح معاني "هذا" إذا كان بعده اسم فيه الألف واللام، منه: (...، وأمّا معنى التقريب فهذا أوّل ما أخبركم عنه فلم يجدوا بُدّاً مِن أن يرفعوا هذا بالأسد، وخبره منتظر، فلما شغل الأسد بمرافعة "هذا" نصب فعله الذي كان يرافعه ؛لخلوته، ومثله "والله غفور رحيم"فإذا أدخلت عليه "كان" ارتفع بها الخبر منتظر يتم به الكلام فنصبته لخلوته) (الفرَّاء، 2002، 1/ 21)، فجعلها عاملةً عملَ "كان" في رفع الاسم، ونصبِ الخبر، وتبعه ثعلب قائلاً: ("هذا " تكون مثالاً، وتقريباً)، (ثعلب، 1/ 42) (القوزي، 1981، وينظر: 186)، ونقل المعريّ عن ابن كيسان مسألة: (هذا هذا هذا) وردت أربع مرّاتٍ فنقل عن قول الكوفيّينَ: (أنّ الأولى تقريب، والثانية مثال، وهو اسم فاعل، والثالثة فعل، والرابعة مفعول) (القوزي، 1981، ينظر: 186)، و يوجد ثمّة توجيه لابن شقير في إبقاء الاسم مرفوعاً بعد اسم الإشارة، ونصب ما بعده في قوله: ("وهذا كتابٌ مصدّقٌ لساناً عربيّاً" ؛ لأنّ العربَ إذا طال كلامهم بالرفع نصبوا كما يقولون: "هذا فارسٌ على فرس له ذنوباً "، نصب ذنوباً لمّا تباعد مِن فارس، وكذلك يقولون: "هذا رجلٌ صقرٌ صائداً به "...) (الحاكمي، 317 – 318)، لكنّه لم يُصرّح باسم التقريب، ولم يَرِدْ هذا المصطلح صراحةً عند مكيّ بن أبي طالب القيسيّ (القيسي، 2003، ينظر: 1/ 112).

7 – **العماد**: هو مصطلح الكوفيّين بمنزلة ضمير الفصل عند البصريّين، وقد

سـمّوه بذلك؛ لأنّه المعتمد في التفرقة بين النعت، والخبر، وله موضعٌ آخرُ يُستعمَلُ بها أيضاً هي نون الوقاية المسمّاة نون العماد اللاحقة لِما آخرُهُ ياء المتكلّم مِن حروف أو أفعال أو أسـماء أفعال؛لتقيها مِن الكسر القيسيّ (القيسي، 2003، ينظر: 161)، مثالهُ قولهُ تعالى: ﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلۡحَقَّ مِن عِندِكَ﴾، **سورة الأنفال: 32**، فقوله تعالى: "هو" فصل، وعـماد، ونصب "الحقّ" على الخبريّـة ل"كان"، ودخل "هو" للفصل بينهما (ابن منظور، 1968، مادة (فصـل))، ونصُّ قولِهِ في توجيه إعراب "هو": (في "الحقّ" النصب، والرفع إن جعلْتَ "هو" اسـماً رفعْـتَ الحقّ ب"هو"، وإنْ جعلتَها عِماداً بمنزلة الصّلةِ نَصبْتَ الحق) (الفرّاء، 2002، 1/ 409)، (القوزي، 1981، ينظر: 179)، فالعمادُ يكونُ بمنزلة الصّلةِ التي هي زيادة أو حشو، ومنه قول الفرّاء في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيكُمۡ إِخرَاجُهُم﴾، سورة البقرة: 85: (إنْ شئْتَ جعلْتَ "هو" كناية عن الإخراج....، وإنْ شئْتَ جعلْتَ "هو" عماداً)، (الفرّاء، 2002، 1/ 51)، (ثعلب، ينظر: 1/ 133) (القوزي، 1981، ينظر: 179).

وقال ابـنُ يعيش: (الفصـل مِن عبارات البصريّـينَ... والعمادُ مِـن عباراتِ الكوفيينَ) (الزمخشري، 2001: 3/ 110)، (الخوارزمي، 1989: 31)، (السـيوطي، 1998: 1/ 68)، ويسـمُّونه الدعامة، وهذا الاصطـلاح يطلقونَهُ على الضمير الذي يسمّيه ابنُ الحاجب "صفة"، ويَصِفُهُ بأنّه مرفوعٌ منفصلٌ مطابقٌ للمبتدأ (الزمخشري، 2001: 3/ 110). فالعـماد بمعنى إجراء المحافظة على ما بعده أي: الخبرية، والفصل أُطلِقَ للفصل بين المتلازمينِ كالمبتدأ، وخبره، أو إحدى نواسخها، وأخبارها (محمد، وعلي 2007، ينظر: 82)، وفي قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾، سـورة البقرة: 5، قال ابـنُ النّحاس: ("هم" ابتداء ثانٍ، و المفلحون خـبر الثاني، والثاني، وخبرهُ خبرُ الأوّل، ويجوزُ أنْ يكونَ "هم" زائدة يُسـمّيها البصريّونَ فاصلة، ويُسمّيها الكوفيّونَ عِماداً) (أبو البركات: 2/ 76)، (السيوطي، 1998، 1/ 235)، وذهبَ بعضُ الكوفيّينَ

إلى أنّ الكاف في إيّاك" مضمرٌ، وأنَّ "إيّا" عمادٌ (أبو البركات: 2/ 76)، وردّ أبو البركات الأنباريّ زعمهم هذا معلّلاً أنَّ الشيء لا يَعمَدُ بما هو أكثرُ منهُ، وأنَّ "أيّا" اسمٌ مضمرٌ، والكاف للخطاب، ولا موضعَ لها مِن الإعراب (الأنباري، 1999: 342)، فالضمائر المنفصلة هي المعنيّة في اتّخاذ مصطلح العماد عند الكوفيّينَ، أمّا البصريّونَ فيُسمّونَها باسمها "الضمائر المنفصلة" لكنَّ ابنَ شُقير أسماها بالحروف المنفصلة، إذ قال: (فإذا جعلت هذه الحروف فصلاً بين حروف الترائق، وكأنْ لم تعملْ شيئاً، وأَجريْتَ الكلامَ على أصله، كقولك: "كان عمرٌو هو خيراً منك") (الحاكمي، 311 – 312)، (سيبويه: 1/ 393)، (الأستراباذي، 2/ 27)، واستعمله مقروناً بالحروف اللّغويّة التي يَحتمِلُ بعضُها معنًى: " فاء العماد "، و"هاء العماد"، و"لام العماد" (الحاكمي: **424، 431، 486**) ولم يَرِدْ مُسمّاه عند مكيّ بن أبي طالبٍ القيسيّ إلا على سبيل الرواية، والنقل، فقد نسبه إلى الكوفيّينَ (القيسي، 2003، ينظر: 1/ 350).

8 – الفاعل: في اللّغة هو مَن أوجد الفعل أو الحدث، وفي الاصطلاح اسم أُسنِد إليه فعل تامّ أصلي الصيغة أو مؤوّل به، وقيل الاسم الذي وقع منه الفعل أو قام به (اللبدي، 1985، ينظر: 176)، لم يختلف علماءُ النحو في استعمال مصطلح "الفاعل" فيما بينهم قديماً، وحديثاً (سيبويه: 1/ 58)، (ثعلب، ينظر: 458، 96)، (الفرَّاء، 2002: 1/ 85)، فقد روى السيوطيّ عن أبي الحسن بن الربيع قوله: (الإسناد، والبناء، والتفريع، والشغل ألفاظ مترادفة لمعنى واحد يدلّك على ذلك قول سيبويه: الفاعل شغل به الفعل، وقال في موضع: فرع له، وفي موضع: بُني له، وفي موضع أُسنِد له، ؛ لأنّها كلّها بمعنى واحد) (الكتاب، 2/ 26، وينظر: 1/ 16، 18، 19، 235، 238، 239، 291، 362)، (القوزي، 1981، 106، 125)، فتابع النحويّون مَن كان قبلَهم في تسمية الفاعل بلفظه دون الزيادة عليه (ابن سعدان، 2005، ينظر: 40)، (سيبويه: 1/ 37، 33، 34) (الشهري، 2020، ينظر: 53) (ابن الأنباري، 1/ 200)

(ابو البركات: 2/ 38) (الزجّاجي، 1926، ينظر: 53) (السيوطي، 1998، ينظر: 2/ 6)، (ابن كيسان، 2013: 120).

-في قوله تعالى ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٖ فَتَابَ عَلَيۡهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾، سورة البقرة: 37، قال الفرّاء فيها: "فآدم مرفوع، والكلمات في موضع نصب"...) (اللبدي، 1985: 1/ 262)، فعبّر عن "الفاعل" ب "المرفوع"، وهذه التسمية أوجز ما توارد عند النحويّين، وهو حكم حلّ محلّ المصطلح.

9 – النائب عن الفاعل: النيابة هي إقامة شيء مقام شيء آخر، مثل نيابة المفعول به أو الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر عن الفاعل في حالة حذفه، ونيابة المصدر عن فعل الأمر، ونيابة الحروف العاملة مناب العوامل المؤثرة مثل نيابة "ليت" عن "أتمنّى"، و"إنّ" عن " أؤكد"، و"يا"عن " أدعو" (اللبدي، 1985: 1/ 233) عبّر عنه سيبويه بقوله: (باب المفعول الذي تعدّاه فعله إلى مفعوله) (سيبويه: 1/ 63 – 64)، وفصّل ذلك بعددٍ من الأمثلة، فقال عنها المبرّد: (هذا باب المفعول الذي لا يُذكر فاعله) (المبرِّد، 1965: 4/ 50)، ثُمّ جاء بأمثلةٍ متقاربة لأمثلة سيبويه إلا قليلاً (المبرِّد، 1965: 4/ 50)، و أسماه أيضاً تسميةً قريبةً مِن تسمية سيبويه: (المفعول الذي لا يُذكر فاعله) (المبرِّد، 1965: 4/ 50)، أمّا الكوفيّون فكان إمامهم الفرّاء يسمّيه: " مالم يسمّ فاعلهـ"، فيقول: (ما لم يُسمّ فاعله إذا خلا باسمٍ رفعه)، (الفرَّاء، 2002، 1/ 375)، (الحاكمي، ينظر: 232)، (عمر، 87 – 80)، ومرّة يُطلق عليه: (لم يُسمّ فاعله)، فيقول: (وقرأها أهلُ الحجاز: " لا يهدي مَن يفعل "وهو وجهٌ جيّدٌ ومَن قال " يُهدى " كانت رفعاً إذا لم يُسمّ فاعله) (عمر، ينظر: 87 – 80)، وعند أبي بكر بن شقير: "ما لم يُذكر فاعله"(الحاكمي: 232)، وعند ابن سعدان الكوفيّ جعل له باباً أسماه "ما لم يُسمّ فاعله"أراد به النائب عن الفاعل (ابن سعدان، 2005، ينظر: 60) وفي موضع

آخر جعله عنوان الفعل المبني للمجهول، إذ قال في باب الجواب فيما لم يُسمّ فاعله: (وإذا قال: كم ضُرِبَ عبدالله؟، فقل: سوطين، نصبت ؛لأنّهما فعلُ ما لم يُسمّ فاعِلُهُ)، (ابن سعدان، 2005، ينظر: 104، 40)، وابن النّحاس يُسمّيه: (المفعول الذي لم يُسمّ فاعلهُ)، و " اسم مالم يُسمّ فاعلهُ"، وعبرّ عنه أيضاً"مرفوع بالفعل" (النحاس، 2008، ينظر: 1/ 20)، (النحَّاس، 1965، ينظـر: 21)، (النحَّاس، 1973، ينظر: 1/ 155 – 187)، ومثـل النحاس فعل الزبيدي، إذ يقول: ("ضُرِب زيدٌ"، ضُرِب: فعل ماضٍ، و"زيدٌ" مرفوع ؛لأنّه مفعول لم يُسمّ فاعله فقامَ مقامَ الفاعلِ") (أبو بكر، 1975: 16)، (ابن مالـك، 1967: 77) (مصطفى، 1998: 1/ 167) (الصبـان، 1206ه: 2/ 61)، ويقـول: ("ظُنّ عمرو منطلقاً"، "ظُنّ": فعل ماض، وعمرو: مفعول لم يسـمّ فاعله فأقمته مقام الفاعل) (أبو بكر، 1975: 16).

إنَّ إطـلاقَ مُصطلَحِ المبنـيّ للمجهول، ومصطلـح النائب عـن الفاعل كانا متأخّريـن، فابنُ مالكٍ يُعبّرُ عن الفعل المبنيّ للمجهول بفعل الغائب، وإليه نُسِـب اصطلاح "النائب عـن الفاعل" في صورته المختصرة، واعتمـدَهُ شُرّاحُ ألفيّتِهِ (ابن عقيل، 1964، ينظر: 2/ 86) (ابن هشـام 1956، ينظر: 95)، وعلماءُ النحوِ قد نظروا إلى أقسـام الفعل، فوجدوا فيها المعلومَ المعروفَ المذكورَ فاعلُهُ، وبُنيَ له، فسـمّوهُ مُسَمّى فاعلِهِ، وفي الأفعال لم يُذكر فاعله، فبُني للمفعول فسمُّوه غيرَ مسمّى فاعله، ثُمّ اهتدوا بعد حصول الاستعمال، ودقّة التأمُّل إلى اختصاره، والثبات على اصطلاح المجهول (المـبرِّد، 1965، ينظر: 1/ 59)، (الزمخـشري، 2001: 7/ 77) (ابن مالك، 1967: 77) (الصبان، 1206ه: 2/ 61) (مصطفـى، 1998: 1/ 167)، فنحاة الكوفة أطلقوه على ماينوب عن الفاعل ب" لم يُسـمّ فاعله" (ابن الأنباري: 1/ 48)، وعند ابن الجرميّ: " المفعول الذي لم يُسـمّ فاعله "، وعند ابن كيسـان أكثر اختصاراً فقد عنونه " لم يسـم فاعله"، وعُنِي به النائبُ عن الفاعـل، لا بمعنى المبنيّ للمجهول،

وعقد له باباً اســـمه: "باب مالم يســـم فاعله"، إذ قال فيه: (وما لِما يسم فاعله يجري مجرى الفاعل ويصيرُ الفعل حديثاً عنه وذلك قولك: ضُرِبَ عمرو...) (ابن كيسان، 1975: 115)، (ثعلب: 35)، وقال بشأنه: (الفاعل رفع، ومالم يُسمَّ فاعله رفع) (ابن كيســـان، 1975، ينظر: 109 – 110)، وتبعه ابن سعدان الكوفيّ (ابن سعدان، 2005: 60)، وأســـماه ابنُ شـــقير :"ما لم يذكر فاعله "، واصطلح مكيّ بن أبي طالب القيسيّ على النائب عـــن الفاعل ب"يقوم مقام الفاعل" (القيـــسي، 2003، ينظر: 246/ 2)، و"مفعول لِما لم يُسَـــمَّ فاعِلُهُ" (ابن ســـعدان، 2005، ينظـــر: 2/ 355) وتَبِعَهُم عامّةُ النحويّينَ في تســـميته ب"ما لم يُســـمَّ فاعله" (الحاكمي، 232)، (الصنهاجي، 1998، 11 – 12) (السيوطي، 1998: 1/ 583 – 584).

10 – التوابـــع: التابع في اللّغة هو التـــالي، ومنه: "تبِعتُ الشيءَ" أي: سرتُ في أثره (اللبدي، 1985: 32) وفي الاصطلاح يراد به تلازم الأســـماء لِما قبلها، ولا تنفكُّ عنه، وتتبعـــه في أمور كثيرة فدلالته هي متابعة ما قبله بحركـــة إعراب أو حركة لغوية على ســـبيل الإتباع أو المتابعة (اللبدي، 1985: 32 – 33)، ويوجد تقاربٌ بين المدلولينِ في اللّغة، والاصطلاح مِن جهة، وتطابق دلالتهما مع التوظيف الاصطلاحيّ لهما مِن جهةٍ أخرى، لم يختلف علماءُ النحو الأوائل في تسمية لفظ ال "توابع" على النعت، والتوكيد، والعطف، والبدل، فهو لفظ شامل، لكنّهم اختلفوا فيما اشتمل عليه من مصطلحات وفق ما سنبينه في موضعه لاحقا إن شاء الله، علاوةً على اختلافهم في ترتيبها حسب ما تقتضيه مِن معانٍ تتلاءم مع السياق المراد، فقال الرضي: (إذا اجتمعت بدئ بالنعت ثُمّ بالتأكيد ثُمّ بالبدل ثُمّ بالمنســـوق) (الأستربادي، 301/ 1)، ، لكنّ السابقين عليه كابن كيســـان "320هـ" يقدّم التأكيد على النعت مع احتراز الفائدة للنعت، و التأكيد مقدّم عـــلى البدل ؛لأنّ مدلول البدل غير مدلول متبوعـــه في الحقيقة، وجعلها تحت عنوان: "التوابع" (ابن كيسان، 1975، ينظر: 5)، (الأستربادي، 301/ 1).

أ – **النعت**: لهأكثر من تسـمية: "الوصـف"، و "الصفة"، وقيل إنّ التعت يختصّ بما يتغـيّر في أحواله الدلالية، مثل قائم و ضارب، أما الوصف والصفة فيشـتملان على المتغير والثابت فلذلك صحّ قول القائل: "أوصاف الله ولا يقال نعوته، والنعت في اصطـلاح النحاة هو التابع الذي يُكمل متبوعـه ببيان صفة من صفاته (اللبدي، 1985، ينظر: 226) لم يختلف نحاة الكوفة في تسمية النعت بلفظه دون إجراء تغيير فيه بزيادةٍ أو نقصان، خلافاً للبصريّن الذين أسـموه "الصفة" التي تطلق عند الكوفيّين على الجارّ والمجرور، وعند الزجَّاج، "الصفة"، وابن الخياط يسمّيه بـ "النعت". (ابو البركات، ينظر: 57/ 2)، (الزجَّاجي، 1926، ينظر: 26)، (ابن كيسان، 1975، ينظر: 11).

أطلقه سيبويه على عطف البيان وجعل الصفة، والوصف من مرادفاته (سيبويه، ينظر: 1/ 223، 237، 248)، (المبرِّد، 1965، ينظر: 3/ 21)، (السيوطي، 1998، ينظر: 2/ 116)، (الأزهري، 2/ 107)، (القوزي، 1981، ينظر: 165 – 166)، أمّا البصريّونَ فعندهم النعتُ يُعنونَ به الصفةَ، والموصوف (النعت، والمنعوت)، ويطلقون التوكيد بمعنى الصفة أحياناً (الأزهـري، ينظر: 2/ 107)، (ضيـف، 1968، ينظر: 202)، (القوزي، 1981، ينظر: 166)، وقد أكثر الفرّاء مِن اسـتعماله مصطلح النعت، ففي إعراب قول الله تعالى: ﴿هُنَالِكَ ٱلوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلحَقِّ﴾، سورة الكهف: 44، ، قال: (في "الحقّ" رفع مِن نعت "الولاية "، وفي قراءة أُبي: "هنالك الولاية الحقّ لله " وإنْ شـئْتَ خفضـتَ تجعلهُ مِن نعت "اللهـ") (الفـرَّاء، 2002، 2/ 145، 146، و 1/ 112، 198 – 277)، (الفـرَّاء 1975، 107)، (النحَّاس، 1965: 22). الخلط بين النعت، والصفة هما لمقصود واحد، وقيـل يوجد في التفريق بينهما تخصيص، وتعميم، فالنعت يكون بالحلية، مثل: " طويل، قصير "، والصفة تكون في الأحداث: "ضارب، خارج" ؛لذا يقال لله سـبحانه "موصوف "، ولا يقال "منعوت"، وعلى وجه العموم هو منعوت،

وموصوف لشيء واحد، وقيل إنّ الفرّاءهو أوّل من اصطلح على تسمية النعت باسمه بدل الصفة (القــوزي، 1981، ينظر: 165 – 167)، واصطلح على التابع لمتبوعه كلٌّ من ابن سعدان الكوفيّ، ثعلب، وابن كيسان، وابن شُقير، وابن الخياط، والزجَّاجي، والنحاس (ابن ســعدان، 62، ينظر: 62) (الشهري، 2020، ينظر: 58) (الزجَّاجي، 1926، ينظر: 35، 33، 26)، (ابن كيســان، 2013، ينظــر: 212)، (النحاس، 2008، ينظر: 16)، لكنّ الزجَّاج أطلق عليه الصفة، أمّا مكيّ بن أبي طالب القيسيّ فأســماه بتسميتينِ هما: " النعت "، و " والصفة " (القيسي، 2003، ينظر: 1/ 126، 113، 127، 348)، ويبدو أنّه استعملهما على سبيل الترادف.

ب – **العطف**: في اللّغة هو الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه، وعلّة تســمية التابع في عطف البيان عطفاً ؛لأنّ المتكلّم رجع إلى الأوّل فأوضحه بالثاني، وسُــمّي التابع في عطف النســق بذلك ؛لأنّه ورد على نسق الأوّل، وطريقته، وفي الاصطلاح يُطْلَقُ عــلى نوعينِ مِن التوابع التي تتبعُ ما قبلهما ويُتعلّــقُ بهما، وهما: عطف البيان، وعطف النسق(اللبدي، 1985، ينظر: 153 – 154)، أطلقه نحاةُ الكوفة على النسق، فقد استعمله الفرّاء إلى جانب مصطلح النسق كما فعل الخليل، و سيبويه (الفراهيدي، 1976، عطف)، (سيبويه، 46/ 1)، (الفرَّاء، 2002، 1/ 44، 72)، (الزمخشري، 2001: 2/ 68)، (القوزي، 1981، 54)، فلم يهجر الفــرّاءُ المصطلحَ البصريّ مطلقاً، وتبعه ابنُ سعدان الكوفيّ، وثعلبُ، لكنّ الزجَّاجيّ جعله باباً مستقلًّا ب"العطف"، و"باب العطف"، و "حروف العطف" (الفرَّاء، 2002، 1/ 44، 72)، (ابن ســعدان، 2005، ينظر: 41، 45) (ثعلب، ينظر: 176)، (الزجَّاجي، 1926، ينظر: 26، 30، 35)، وابن شقير قد استعمل التسميتينِ: (النسق، والعطف) في مواضعَ مختلفةٍ مِن كتابه الجمل، وعند ابن ســعدان "حروف العطف"، وحروف النسق، وابن كيسان عنده "حروف النســق"فقط (الحاكمــي، 451، 472، 485)، (ابن ســعدان، 2005، 83، 45، 41)،

(السيوطي، 1998، ينظر: 2/ 88)، قال السيوطيّ: (النسق من عبارات الكوفيّين، واصطلاحاتهم، وهو المعطوف بالحروف كالواو، والفاء، وثُمّ، وغيرهنّ، ويسمّيه البصريون شركة) (السيوطي، 1998: 3/ 141 – 142)، فنسبة النسق إلى الكوفيّين على سبيل كثرة استعمالهم (السيوطي، 1998: 3/ 143)، (القوزي، 1981، ينظر: 169)، ومنه في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقۡرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، سورة البقرة: 35، ويقول الفرّاء في توجيه القراءة: (إنْ شئت جعلت "فتكونا" جواباً نصبت، وإن شئت عطفتهُ على أوّل الكلام فكان جزماً) (الفرَّاء، 2002، 1/ 26، وينظر: 1/ 33، 34، 35)، وكان يسمّي المعطوف مردوداً (الفرَّاء، 2002، 1/ 26)، (البغدادي، 1997، ينظر: 2/ 339)، ويسمّيه أبو علي الفارسيّ بالحمل، فيقول: (قرأ بعضهم: ﴿مَن يُضلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُم فِي طُغۡيَٰنِهِم يَعمَهُونَ﴾ (الحسن، 1969، ينظر: 1/ 240)، فاستعماله لهذا المصطلح جاء مرادفاً للإجراء متابعاً سيبويه في ذلك (سيبويه، ينظر: 1/ 431، 33/ 1)، (القوزي، 1981، ينظر: 170). يتّضح ممّا سبق تعدّد المصطلحات النحويّة للموضوع الواحد عند النحويّين:

العَطْفُ	شِرْكَة	سيبويه.
الشِّرْكَة	النّسَق	الخليل.
النّسَق	الرّدُّ	عند الكوفيّينَ.
الحَمْلُ	عند أبي علي الفارسيّ، وهو وصف إجرائي.	

وقد رجّح (د.) شيبة مصطلح النسق على العطف ؛نظراً لدقّتِهِ، وعمومهِ، ووافقه(د.) المخزوميّ (عمر، 85 – 86)، في حين أبقى مكيّ بن أبي طالب القيسيّ تسميتَهُ بالعطف دون النسق ليتابع به الكوفيّين (القيسي، 2003، ينظر: 1/ 145، 161، 349)، فهو أراد به دلالة التشريك، أو معنى إدخال الثاني في إعراب الأوّل على

وجه الخصوص، الذي يُبنى عليه المعنى المراد، أمّا دلالة مصطلح النسق فهي عطف اللفظ على نسق الأوّل في الإعراب (اللبدي، 1985، ينظر: 224، 154)، وطريقته في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتعريف، والتنكير، فتجرّدُ مُصطلَحِ العطف مِن شموليّة مفهوم المصطلح.

ج – **التوكيد**: عند سيبويه بمقابل التشديد (الفرَّاء، 2002، ينظر: 1/ 235)، (الشريف الجرجاني، 1983، ينظر: 151)، (المكي، 1988: ينظر: 25)، والتكرير عند الفرّاء (الفرَّاء، 2002، ينظر: 1/ 26)، قال الشاعر:

*كم نعمة كانت لها كم كم كم * (الفرَّاء، 2002، ينظر: 1/ 26).

عُرِّف عند نحاة الكوفة، ومنهم ثعلب بهذا الاسم، وجمعه عندهم "التواكيد"، و تبعه ابن سعدان، الذي أسماه أيضاً "حروف التوكيد"، وعند ابن كيسان"تسمية" التوكيد"، ويُسمّيه ابنُ الخيّاط أحياناً ب" التأكيد" و" التوكيد"، وتَبِعهُ الزجَّاجيُّ، (ثعلب، ينظر: 119 – 161)، (ابن سعدان، 2005، ينظر: 50)، (الشهري، 2020، ينظر: 53 – 54) (الزجَّاجي، 1926، ينظر: 26 – 35)، وقال الفرّاء فيه: (إنّما هذا تكرير حرف ولو وقعت على الأول أجزأك مِن الثاني، وهو كقولك للرجل: " نَعَم نَعَم " تُكرِّرُها أو قولك: "اعْجِل اعْجِل " تشديداً للمعنى) (الفرَّاء، 2002، 3/ 29)، وعندما أعربَ قول الله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ﴾**سورةالواقعة: 10**، قال: (فإن شئت رفعت بالآخر كقولك "الأول السابق، وإن شئت جعلت الثانية تشديداً للأولى، ورفعت بقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلۡمُقَرَّبُونَ﴾، سورة الواقعة: 11) (الفرَّاء، 2002، 3/ 29 – 30)، وذكر ابن كيسان أنّ نحويّي مدرسة الكوفة يسمُّونه ب"التكرير" أو "التكرار"، واعتمد مصطلح البصريّين لكنّه خالفهم في حدّه (ابن كيسان، 1975، 7)، والتكرير فيه قصور ؛لأنّه عُنيَ به الثاني تكرار للأول، فالتكرار ينبغي أن يكون

باللفــظ أيضاً إلا إذا كان المقصود به تكرير الحكــم بتكرير الجملة مع حذف الفعل بدلالة المذكور(ابن كيســان، 1975، 7، 142 – 144، 174 – 177، 183 – 185، 208 – 209)، وقد وردت تســميةُ التوكيد نفســهِ عند ثعلب، وابن الخيّاط، وابن كيســان، والزجَّاجيّ، ، أمّا ابن سعدان الكوفيّ جعله "حروف التواكيد"، أمّا مكيّ بن أبي طالب القيسيّ فأسماهُ بتسميةٍ مقاربةٍ لها، وهي "التأكيد" (القيسي، 2003، ينظر: 1/ 126).

د – البــدل: في الاصطلاح هو التابع المقصود بالحكم أو بالنســبة بلا وســاطةٍ، وأنواعُــهُ بدل الــكلّ مِن الكلّ المســمّى بالمطابق، وبدل البعض مِــن الكلّ، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط أو النسيان، وبدل البداء(اللبدي، 1985، ينظر: 20)، تعدّدَتْ تسمياتهُ عند الكوفيّينَ، فانحصرت في أربعة: الترجمة، والتبيين، والتكرير، والمردود، لكنّ مصطلح "البدل" ورد عند ثعلب، ولم يكن مصطلح البدل مستقرّاً عند سيبويه، فقد سمّى عطف البيان بدلاً لوجود شــبه بينهما من حيث الوصف (سيبويه، ينظر: 1/ 86)، لكــنّ الكوفيّينَ يطلقــون الترجمة على عطف البيان، والبدل (الســيوطي، 1987، ينظر: 1/ 58)، والترجمة، والمردود فقد اســتعملهما الفرّاء فقال في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلبَيتِ مَنِ ٱستَطَاعَ إِلَيهِ سَبِيلا﴾، سورة آل عمران: 97: "إن جعلت "من" مردودة على خفض الناس، فهو من هذا و"استطاع" في موضع رفع، وإن نويت الاستئناف "بمن" كانت جزاءً) (الفرَّاء، 2002: 1/ 160)، قال ثعلب: ﴿فَذَٰلِكَ يَومَئِذ يَومٌ عَسِيرٌ﴾، ســورة المدثر: 9، : (فيومئذ: مرافع، ويوم عسير ترجمة يومَئِذ) (ثعلب، 2022: 54)، وفي الأشــموني: (وأمّا الكوفيّونَ فقال الأخفشُ: "يُسَــمّونَهُ بالترجمة، والتبيينِ، وقال ابنُ كيســانَ يُسَــمُّونَهُ بالتكرير) (الأزهري: 1/ 48)، (الأشــموني، 1955: 2/ 243)، وعند ابنِ الخيّاط، والزجَّاجيّ (الشــهري، 2020، ينظر: 53، 54) (الزجَّاجــي، 1926، ينظر: 26، 39، 38، 35)، واســتعمل ابنُ كيســان أنواعَ البدلِ الآتية:

- الثاني هو الأوّل، "أراد كلّ مِن كلّ".

- الثاني بعض الأوّل، أراد" بعض مِن كلّ"

- الثاني غير الأوّل وليس له بعض (ابن كيسان، 1975: 111)، (ابن كيسان، 2013، ينظر: 191)" يقصد" بدل الاشتمال"، وعبّر عن الرابع "بدل الغلط".

أمّا مكيّ بن أبي طالب القيسيّ فبقيَ عليه، ولم يستبدله بتسميةٍ أخرى (القيسي، 2003، ينظر: 143/ 1، 136).

ثمّة رأيٌ ل(د.) حاتم صالح الضامن مفادُهُ أنّ مكيَّ بنَ أبي طالب القيسيّ قام بدور الرواية في كتابه " مُشكِل إعراب القرآن"، ومِن جهةٍ أخرى صرّحَ أنّهُ كان متابعاً النّحاسَ(القيسي، 2003، ينظر: مقدمة المحقق: 75/ 1 – 76)، (النحاس، 2008، ينظر: 16 – 18)، فأقولُ إنَّهُ في كِلتا الجهتينِ هو متابعٌ في استعماله مصطلحات مَن سبقه، ولو كان مخالفاً عنهم لَأتى باستعمالِهِ المصطلحَ الذي يوافقُ توجيهَهُ، ومذهبَهُ النحويَّ، أو كان مُعقّباً على ما نقلَهُ عمّا سبقَهُ.

الخاتمة:

إنَّ المصطلح العلميّ يُعدُّ مفتاحَ فهمٍ لكلِّ عِلمٍ أو فنٍّ يتصدّرهُ، ومتعيّنٌ في الإفصاح عمّا يحويه مِن موضوعاتٍ، وعناوينَ، ومسائلَ، وقضايا علميّة، ومعرفيّة، علاوةً على بلوغ دوره في رفع اللّبس عن مشاركته، وتقاطعه مع المصطلحات العلميّة الأخر، وما تشتمل عليه مِن معالِمَ، ومعارفَ مع تباعُدِ الأزمنةِ، والأمكنةِ....، وفي الختام توصّلت إلى ثُلّةٍ مِن النتائج المتبوعة بتوصياتها، وهي على النحو الآتي:

- التتبّع للمصطلحات النحويّة تأريخيّاً يُبيّن لنا مدى نضوجها، واختلافها، واستقرارها في مختلف الظروف المارّة بها ؛لذا نحن بحاجة إلى إعادة تبني

منهجيّةٍ تاريخيّةٍ تتابعُ المصطلحاتِ النحويّةَ زمانيّاً، ومكانيّاً، وتحديدَ نسبتِها إلى الجهة التي اصطلَحت عليها؛للوقوف على الدِّلالات، والمفاهيمِ المفيدة بسياقاتها الدلاليّة، وموضوعاتها...

- ضرورةُ رفضِ التعدّدِ الاصطلاحيّ النحويّ، لا الرفضُ مُطلقاً، ولا القبولُ مُطلقاً، ولابُدّ مِن الفصل منهجيّاً فما كان نحويّاً تعليميّاً وظيفيّاً يُتّفق على توحيد المصطلَح فيه، وما كان خطاباً بحثيّاً عالياً يمكن الإفادة مِن هذا التنوّع، والتعدّد المصطلحي للكشف عن مسار التفكير النحويّ عند القدماء، والمتأخرّينَ، والمحدثينَ بوصفها ثرواتٍ خِلافيّةٍ لُغويّةٍ مُثرية للتفكير النحويّ)؛لأنَّ التعدّدَ يُحدِثُ اضطراباً في إيعاب المفاهيمِ الدلاليّة للمصطلحات، وما تحويه بين طيّاتها مِن موضوعاتٍ، ومسائلَ، وقضايا...وهذه مهمّة المجامع العلميّة اللّغويّة بعد اتّفاقها في توحيد قراراتها بعامّتها.

- الاستزادة من البحث، والتقصي عن المصطلحات النحويّة المستعملة في كتب إعراب القرآن، ومعانيه، وعرضها للدراسة، والتحليل، والنقد اللّغويّ، والعمل على توحيدها.

- لم يأتِ أعلامُ النحوِ مِن الكوفيّينَ، والبغداديّينَ مُصطلَحاً نحويّاً غيرَ مطروقٍ عند السابقينَ عليهم، ومكيٌّ بنِ أبي طالبٍ كان مُتابعاً للفرّاءِ غالباً في استعماله المصطلحات النحويّة الخاصّة في المرفوعات الاسميّة.

ثَبَتُ المصادرِ والمراجع:

- القرآن الكريم (وفق روَاية حفص عن عاصم).
- الآمدي، سيف الدين "ت631هـ"، غاية المرام في علم الكلام، تح: حسن محمود عبد اللطيف، ط1، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1971م.
- ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، "ت577هـ"، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائيّ، مكتبة الأندلس، بغداد، ط2، 1970 م.
- ابن الجزريّ "ت833هـ"، النشر في القراءات العشر: ، تصحيح علي محمد الضبّاع، مط: مصطفى محمد، مصر.
- ابن جني "ت392هـ"، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، 1952م.
- ابن خالويه، الحجّة في القراءات السبع للإمام، ت: عبد العال سالم مكرم، ط3، دار الشروق في بيروت، ولبنان، 1979م.
- ابن خلّكان، أبو العباس أحمد، وفيّات الأعيان وأنباء الزمان، تح: (د.) إحسان عباس، دار صادر، بيروت (لا.ت).
- ابن السراج، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحويّ البغداديّ "ت316هـ"، الأصول في النحو، تح: د. عبد الحسين، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1999م.
- ابن سعدان الكوفيّ "ت231هـ"، مختصر النحو، دراسة وتحقيق د. حسين أحمد بوعباس، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الحولية السادسة والعشرون، 2005م.
- ابن عصفور، الأشبيلي "ت669هـ"، شرح جمل الزجَّاجي: لابن عصفور، تح: د. صاحب أبو جناح، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1982م.
- ابن عقيل، بهاء الدين "ت769هـ"، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مط السعادة، مصر، 1964م.
- ابن كيسان، الحسن محمد بن إبراهيم النحويّ البغداديّ "ت 299هـ" أبو معاني القرآن وإعرابه لأبي تح: د. محمد محمود محمد صبري الجبة، مكتبة الإمام البخاريّ للنشر، والتوزيع رسالة ماجستير القاهرة 2013م.
- ابن كيسان، الحسن محمد بن أحمد بن كيسان "ت299هـ"، الموفقي، تح: د.عبد الحسين الفتلي، و(د.) هاشم طه شلاش، نُشر في مجلة المورد ببغداد، المجلد الرابع –العدد الثاني، 1975م.

- ابن منظور، محمد بن مكرم "ت711هـ"، لسان العرب، بيروت، 1968م.
- ابن هشام، الأنصاريّ "ت761هـ" مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: د.مازن المبارك، و(د.) محمد علي حمد الله، ط5، دار الفكر، بيروت –لبنان، 1979م.
- ابن هشـــام، الأنصاريّ "ت762هـ"، أوضح المســـالك إلى ألفيّة ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مط: السعادة بمصر، ، 1956م.
- ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن بن الوراق "ت381هـ"، علل النحو: تح: محمود جاسم محمد الدرويش، ط1، 1999م. أبو الطيِّب اللّغويّ"ت351هـ"، مراتب النحويّين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، 1955م.
- أبو بكر الدمشقي، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي بن قاضي شهبة "ت851هـ"، طبقات الشافعية: لأبي بكر، تح: د. الحافظ عبد العليم خان، ط1، دار النشر، عالم الكتب، بيروت – لبنان، 1407ه.
- أبو حيّان الأندلسيّ، ارتشـــاف الضرب، تح: د. رجـــب عثمان محمد، ، ط1، دار الخانجيّ، القاهرة، 1998.
- أبو علي، الحسن بن محمد "ت377هـ"، شرح أبي علي الفارسيّ على كتاب سيبويه، تح: محمد بن يوسف القاضي، مكتبة الثقافة الدينية –القاهرة، 2016م.
- أبو موســـى النحويّ المعروف بالحامض، حياته، وأشهر آرائه النحويّة، والصرفيّة، تح: د. مصطفى محمد سليم، مجلّة اللغة العربية بجرجا، المجلد الثاني، العدد(1)، 1998م.
- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعود المجاشعيّ البلخي البصريّ الأخفش، "ت215هـ" معاني القرآن، تح: د. فائز فارس، ط2، عالم الكتب، بيروت –لبنان، 1981م.
- الأزهري، خالد "ت905هـ"، خالد شرح التصريح على التوضيح، البابي الحلبي، مصر.
- الأســـتراباذي، شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن، "ت 686هـ"، قدّم له ووضع حواشيه وفهارســـه: د. أميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
- الأشموني، نور الدين علي بن محمد "ت 929هـ"، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مط السعادة، مصر، 1955م.
- الأنباريّ، كمال الدين أبو البركات "ت577هـ"، أسرار العربية، تح: بركات يوسف هبود، ط1، دار الأرقم، 1999م.
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن ســـعيد الأنباريّ "ت577هـ"،

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين: ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر (لا.ت).

- الأنباريّ، لأبي بكر محمد بن القاسم بن بشّار النحويّ "ت328هـ"، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّوجلّ، تح: محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا.
- بردي، جمال الدين يوسف بن تغري "ت874هـ"، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، بردي الناشر وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب – مصر (لا.ت).
- بروكلمان، كارل، "ت1956هـ" تاريخ الأدب العربيّ: ترجمة د.عبد الحليم النجار، القاهرة 1959 – 1962م.
- البستاني، عبدالله، فاكهة البستان، مط: الأميركانية، بيروت – لبنان، 1930م.
- البطليوسي، أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد "ت521هـ"، الحلل في شرح أبيات الجمل، تح: يحيى مراد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان ظن 2003م.
- البغداديّ، عبد القادر، خزانة الأدب، تح: عبد السلام محمد هارون ط4، دار الخانجي القاهرة، ط4، 1997.
- البغداديّ، لأحمد بن علي الخطيب "ت463هـ"، تاريخ بغداد: ، مط السعادة، مصر، 1931م.
- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى "ت 291هـ"، مجالس ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، النشرة الثانية، دار المعارف، مصر (لا.ت).
- ثعلب، "291هـ" معاني القرآن، وإعرابه، تح: د. خضر حسن ظاهر اللهيبي، ط1، دار الكتب العلمية –بيروت، 2022م.
- الجيانيّ، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، "ت672هـ"، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، مصر، 1967م.
- الحاكمي، علي بن سلطان بن علي، كتاب الجمل لابن شقير"ت317 هـ"، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة والدراسات الإسلاميّة، الدراسات العليا، فرع اللّغة العربيّة، رسالة ماجستير، إشراف: د.أحمد مكي الأنصاريّ.
- الحسن، أبو علي بن أحمد، الإيضاح العضديّ، تح: حسن شاذي فرهود، مط: دار التأليف، 1969م.
- حسن، عباس، النحو الوافي، ط5، دار المعارف، مصر (لا.ت).
- الحلبيّ، أبو الفلاح عبد الحي بن العماد "ت1089هـ" شذرات الذهب: ، مكتبة القدسي، مصر، 1350ه.

- الحموي، ياقوت "ت626هـ" معجم الأدباء إرشـــاد الأريـــب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحمويّ، تح: د. إحسان عباس، ط1، دار الغرب أُسلاميّ، 1993م.
- الخليفات، علي سلامة داود. أبو عمر الزاهد ودوره في في خدمة علوم اللّغة، جامعة مؤتة، إشراف: (د.) عبد القادر مرعي الخليل، جامعة مؤتة، 2012م.
خليفة، حاجي "ت1067هـ"، كشف الظنون: حاجي خليفة، استانبول، 1941م.
- الخوارزمي، محمد بن أحمد "ت387هـ"، مفاتيح العلـــوم، تح: إبراهيم الإيباريّ، ط2، دار الكتاب العربيّ، بيروت –لبنان، 1989م.
- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصار: ، تح: بشار عواد معروف –شعيب الأرناؤوط – صالح مهدي عباس، ط1، 1998م.
- الذهبـــي، محمد بن عبد الله بن عثمان بن قايماز الذهبي شـــمس الدين، طبقات القرّاء: تح: أحمد خان، ط1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة 1997م.
- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحســـن "ت379هـ"، الواضح في علم العربية: تح: د. أمين علي السيد، دار المعارف، مصر، 1975م.
- الزجَّاج، أبو إســـحاق إبراهيم بـــن السري "ت311هـ"، معاني القـــرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده الشلبي، ط1، بيروت –لبنان، 1988م.
- الزجَّاجيّ، الجمل، تح: الشيخ ابن أبي شنب، الأستاذ بكلية الآداب بالجزائر، مطبعة جول كريول–جزائر 1926م.
- الزجَّاجيّ، لأبي القاسم "ت337هـ"، الإيضاح في علل النحو تح: (د.) مازن المبارك، ط3، دار النفائس بيروت، 1979م.
- الزركلي، الأعلام: ط3، بيروت 1969م.
- الزمخشري، أبو القاســـم محمود بن عمرو بن أحمد "ت538هـ"، المفصّل في صنعة الإعراب، تح: د.علي بو ملحم، ط1، مكتبة الهلال، بيروت –لبنان، 1993م.
- الزمخشريّ، موفق الدين أبي البقاء ابن يعيش "ت538هـ"، شرح المفصّل، تح: د. أميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.
- ســـيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، "ت180هـ"، كتاب ســـيبويه، تح، وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار التاريخ، بيروت –لبنان (لا.ت).
- الســـيوطيّ، جلال الدين "ت911هـــ"، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: أحمد ســـليم

الحمصيّ، وآخر، دار جروس بروس، 1988م.

- السيوطي، جلال الدين السيوطيّ، ت911هـ"، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.

- السيوطيّ، جلال الدين، بغية الوعاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار الفكر، 1979م.

- السيوطيّ، لأبي بكر جلال الدين "ت911هـ"، الأشباه والنظائر في النحو: تح: عبد الإله نبهان، غازي مختار طليمات، وإبراهيم محمد عبدالله، وأحمد مختار الشريف، مجمع اللغة العربية بدمشق، 1987م.

- الشريف الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين، التعريفات: تح: محمد صديق المنشاوي، ط1، دار الكتب العلمية –بيروت –لبنان، 1983م.

- الشهري، أ.د. علي محمد أحمد، ابن الخيّاط وآراؤه النحويّة والصرفيّة، الشهري، جامعة أم القرى(المملكة العربية السعوديّة) مجلّة الإشعاع، مجلّد: 7، عدد: 2، 2020م.

- الصبان، محمد بن علي، "1206هـ"، حاشية الصبّان على شرح الأشموني: دار إحياء الكتب العربية، مصر

- الصنهاجيّ، أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود "ت225هـ"، متن الأجروميّة، ويليه ملحة الإعراب، لأبي محمد القاسم بن علي الحريريّ البصريّ، دار الصيميدعي للنشر، والتوزيع، ط1، المملكة العربية السعوديّة، 1998م.

- ضيف، د.شوقي، المدارس النحويّة، ط7، دار المعارف، مصر، 1968م.

- العسقلانيّ، ابن حجر، تهذيب التهذيب، تح: حيدر آباد الدكن، 1325ه.

- العكبري، لأبي البقاء، محب الدين عبدالله بن الحسين البغداديّ "ت616هـ"، اللباب في علل البناء والإعراب، تح: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية (لا.ت).

- عمر، داوارة، المصطلح النحويّ الكوفيّ، وأثره على النحاة المحدثين، (د.) تمّام حسّان و(د.) مهدي المخزومي "نموذجين"، رسالة ماجستير، (لا.ت).

- الغامدي، عبد الوهاب بن محمد، المصطلحات، والأصول النحويّة في كتاب إيضاح الوقف، والابتداء في القرآن الكريم، وعلاقتها بمدرستي الكوفة والبصرة لأبي بكر بن الأنباريّ "ت337هـ"، ، جامعة أم القرى، كليّة اللّغة العربيّة، قسم النحو، والصرف، رسالة ماجستير، إشراف د. عماد الثمالي، (لا.ت)، ؟؟

- الفتلي، حسين علي حسين، المصطلح النحويّ عند ابن سعدان الكوفيّ "ت231هـ"، في كتابه

مختصر النحو، كليّة التربية، بابل، مجلّة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، المجلّد 4، 2013م.
- الفرّاء، أبو زكريا يحيى "ت207هـ"، المذكر والمؤنّث، تح: رمضان عبد التواب، دار التراث القاهرة، 1975م.
- الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله "ت207هـ" معاني القرآن، تح: إبراهيم شمس الدين ط1، دار الكتب العلمية بيروت، 2002م.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد "ت170هـ"، ، العين، تح: د. عبدالله درويش، بغداد، 1967م.
- الفيروز آبادي، البلغة في تاريخ أئمة اللغة: تح: محمد المصريّ دمشق - سوريا، 1972م.
- القفطيّ، جمال الدين علي بن يوسف "ت646هـ"، إنباه الرواة على أنباه النحاة: تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مط: دار الكتب المصرية، 1955م.
- القوزي، عوض حمد، المصطلح النحويّ نشأته، وتطوّره حتى أواخر القرن الثالث الهجريّ، ط1، الرياض، 1981م.
- القيسي، مكيّ بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ، تح: (د.) حاتم صالح الضامن، ط1، دار البشائر، دمشق، 2003م.
- المبرِّد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تح: عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1965م.
- محمد وعلي، حسين أسعد، وأكرم قاسم. المصطلح النحوي الفرائي الكوفي في لسان العرب، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، 2007.
- المخزومي، د.مهدي، مدرسة الكوفة، ومنهجها في دراسة اللّغة، والنحو، مصر، 1958م.
- (مجموعة مؤلفين): د. إبراهيم أنيس، د. عبد الحليم منتصر، د. عطية الصوالحيّ، د. محمد خلف الله أحمد، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط4، مكتبة الشروق الدولية، 2004م.
- مصطفى، تركي فرحان، حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
- مطلوب، د. أحمد، المصطلح، نشأته، وتطوّره.
- المقري، أحمد بن محمد المقري "ت1041هـ"، نفح الطيب في تاريخ الأندلس الرطيب، تح: د.إحسان عباس، بيروت-لبنان، 1068م.
- مكيّ، د. أحمد الأنصاريّ، أبو زكريا الفرّاء ومنهجه في النحو واللّغة، القاهرة، 1964م.
- المكي، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي، شرح كتاب الحدود في النحو، تح: د. المتولّي رمضان، و(د.) أحمد الدميريّ، ط1، 1988م.
- نجيب، د. محمد سمير اللبدي، معجم المصطلحات النحويّة، والصرفيّة، ط1، مؤسسة

الرسالة، دار الفرقان، بيروت، 1985م.

- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد "ت338هـ"، شرح القصائد التسع المشهورات، تح: أحمد الخطاب، الجمهورية العراقية، مديرية الثقافة العامة، سلسلة كتب التراث 23، دار الحرية للطباعة، مطبعة الحكومة بغداد 1973م.
- النحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، التفاحة في النحو، تح: كوركيس عوّاد، بغداد، 1965م.
- النحاس، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل"ت338هـ"، إعراب القرآن للنحّاس، تح: الشيخ خالد العلي، ط3، دار المعرفة، بيروت –لبنان، 2008م.